



جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة قطاع الشريعة والقانون

مجلة علمية سنوية محكمة
تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد الثالث عشر
م ٢٠٢٢ / ٢٠٢١

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة قطاع الشريعة والقانون
جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد

٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

البريد الإلكتروني
magazine.sh.law@azhar.edu.eg
<http://fshariaandlaw.edu.eg>



جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها،

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليس مسؤولة عنها

!

رقم الإيداع

٢٠٢٢ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للنشر

ISSN: 2626-2570

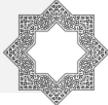
الترقيم الدولي الإلكتروني

ISSN: 2805-329X



الموقع الإلكتروني

<https://jssl.journals.ekb.eg>



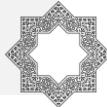
الخلاف الأصولي في التخصيص بقول الصحابي وأثره الفقهي

إعداد

د. عبدالله عبداللطيف عبدالغفار

مدرس أصول الفقه

بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة



الخلاف الأصولي في التخصيص بقول الصحابي وأثره الفقهي

عبدالله عبد اللطيف عبدالغفار فرح

قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الأزهر، القاهرة،

مصر.

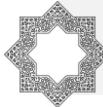
البريد الإلكتروني: AbdullahFarh.12@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يأتي هذا البحث بغرض التعرف على خلاف الأصوليين في تخصيص العموم بقول الصحابي وأثاره الفقهية، وقد اتبع الباحث في كتابة هذا البحث منهج التوسط بين الإطناب والاختصار مع توضيح ما خفي من كلام العلماء في هذه المسألة قدر الإمكان، وحرص على الرجوع إلى المصادر القديمة والحديثة في علم أصول الفقه، مع الاهتمام بنسبة الأقوال إلى أصحابها، وتخريج الآيات والأحاديث النبوية الواردة في البحث. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن التخصيص عند الحنفية يختلف تعريفه عن التخصيص عند الجمهور، وأن المراد بقول الصحابي: هو ما نقل إلينا وثبت لدينا عن أحد أصحاب رسول الله ﷺ من فتواه أو قضاياه في حادثة شرعية لم يرد فيها نص من كتاب أو سنة ولم يحصل عليها إجماع، وأن خلاف الأصوليين في جواز تخصيص العموم بقول الصحابي الراوي للحديث على ستة أقوال، والراجح منها هو عدم جواز تخصيص العموم بقوله، وقد ترتب آثاراً فقهية كثيرة على خلاف الأصوليين في هذه المسألة.

الكلمات المفتاحية: الصحابي، التخصيص، العام، العموم، الخاص، الخلاف

الأصولي.



The fundamentalist disagreement in the privatization according to the saying of the Companion and its jurisprudential effect

Abdullah Abdul Latif Abdul Ghaffar Farah

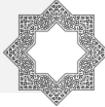
Department of Jurisprudence, Faculty of Shariah and Law in Cairo, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

Email: AbdullahFarh.12@azhar.edu.e

Abstract :

This research indicates the purpose of identifying the disagreement of the fundamentalists in the generalization of the words of the Companion and its jurisprudential effects. In the science of jurisprudence, with attention to the ratio of sayings to their owners, and the graduation of verses and hadiths of the Prophet contained in the research. The research concluded a set of results, including: The definition of singling out according to the Hanafis differs from singularity according to the majority, and that what is meant by the companion's saying: It is what was transmitted to us and proven to us from one of the companions of the Messenger of God, peace and blessings be upon him, of a fatwa or judgment on a legal incident in which there is no text from the Book or the Sunnah and there is no consensus on it, and that The disagreement of the fundamentalists in the permissibility of singling out the general by the saying of the companion, the narrator of the hadith is based on six sayings, and the most correct of them is the inadmissibility of singling out the general with his saying, and there have been many jurisprudential effects in contrast to the fundamentalists in this issue.

Keywords: Companion, Specification, Aleami, Aleumumu, Alkhasi , Fundamentalist disagreement.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

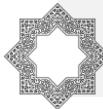
المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، المبين عن ربها كتابه، المبلغ عنه شريعته، وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته واستن بسننته وسار على نهجه إلى يوم الدين.

فإن موضوع تخصيص العموم من مباحث علم أصول الفقه الأصلية التي احتلت مكانة مرموقة في أبحاث الأصوليين ومصنفاتهم قديماً وحديثاً، فقد أفرد له الأصوليون باباً خاصاً به وذلك لأهميته وأثره في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة استنباطاً واجتهاداً وتزليلاً وتطبيقاً، ومما يدل على ذلك قول الشافعي: (إذا رفعت إليه واقعة فليعرضها على نصوص الكتاب، فإن أعزوه فعل الأخبار المتواترة، فإن أعزوه إذاً فعل الآحاد، فإن أعزوه لم يخض في القياس، بل يلتفت إلى ظاهر القرآن فان وجد ظاهراً نظر في المخصصات من قياس وخبر، فإن لم يجد مختصاً حكم به، وإن لم يعثر على لفظ من كتاب ولا سنة نظر إلى المذاهب، فإن وجدتها مجتمعاً عليها اتى بالإجماع، وإن لم يجد إجماعاً خاصاً في القياس)^(١)، فهذا النص يدل على مكانة المخصصات في معرفة الأحكام؛ لذا فقد تناوله الأصوليون بسعة وشمول لا يتركان مجالاً للإضافة إلا محاولة حسن العرض والترتيب والترجيح وبيان الآثار المرتبة على الخلاف.

هذا: ويعد قول الصحابي أحد الأدلة النقلية المختلف فيها، ومما لا شك فيه أن أقوال الصحابة لها أهمية بالغة، ومكانة عالية، فهم أصحاب الفضل في نقل الدين إلينا، وهم أعرف الناس بمراد الشارع الحكيم بعد النبي ﷺ؛ لأنهم شاهدوا نزول الوحي وعلموا طريقة النبي ﷺ في بيان الأحكام، ومعاصرتهم للتزيل وملازمتهم للنبي ﷺ وقربهم بعهده ﷺ له مزية كبيرة؛ لأنه كلما كان العهد أقرب كان الصواب أغلب، بالإضافة إلى ثناء الله تعالى عليهم في مواطن كثيرة من

(١) ينظر: (المدخل ص ٥٧٥).



كتابه العزيز.

فإذا كان قول الصحابي بهذه الأهمية وهذه المكانة، فهل يقوى على تخصيص العموم المستفاد من النصوص؟ وإذا قوي على التخصيص فهل اتفق الأصوليون على اعتباره مختصاً للعموم أم لا؟ وما هي الآثار الفقهية المترتبة على ذلك؟

لذا أردت أن أكتب هذا البحث في هذه المسألة لعلي أوفق في حسن عرضها وترتيبها، وأسميتها: "الخلاف الأصولي في التخصيص بقول الصحابي وأثره الفقهي".

أولاً : مشكلة البحث :

يحاول هذا البحث أن يجيب على عدة تساؤلات، من أهمها:

- ١- ما معنى التخصيص بقول الصحابي؟
- ٢- هل يجوز تخصيص العموم بقول الصحابي؟
- ٣- ما هو سبب الخلاف بين الأصوليين في التخصيص بقول الصحابي؟
- ٤- ما هي الآثار الفقهية المترتبة على خلاف الأصوليين في هذه المسألة؟

ثانياً : أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

تكمّن أهمية الموضوع والتي كانت سبباً في اختياره في النقاط التالية:

- أهمية الموضوع في حد ذاته، فتخصيص العام من أهم المباحث اللغوية التي تشكل ركناً من أركان علم أصول الفقه، حيث يتمكن المجهد بواسطة مسائله من إدراك مراد المتكلم من كلامه العام، وبالتالي يستطيع استنباط الأحكام الشرعية الصحيحة، ويدفع التعارض الظاهر بين الأدلة اللغوية، وتتجلى أهمية هذا البحث عندما نعلم أن أصول الأحكام الشرعية تعود كلها إلى الألفاظ.
- اختلاف الأصوليين حول تخصيص العموم بقول الصحابي، والذي ترتب عليه اختلافهم في كثير من الفروع الفقهية.



- الرغبة في إظهار هذه المسألة، والاطلاع على وجهات نظر أولئك المختلفين فيها، والترجح بينها قدر الاستطاعة.

ثالثاً: خطة البحث:

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فقد اشتملت على مشكلة البحث، وأهمية وأسباب اختياره، وخطه البحث، ومنridge.

والتمهيد اشتمل على تعريف التخصيص، وتعريف الصحابي والمراد بقوله،
وسب الخلاف في التخصيص بقول الصحابي.

والمباحث ببيانها كالتالي:

المبحث الأول: أقوال الأصوليين في التخصيص بقول الصحابي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة المسألة وصياغتها.

المطلب الثاني: أقسام التخصيص بقول الصحابي، وأقوال الأصوليين في كل قسم.

المبحث الثاني: أدلة الأقوال، والترجيح، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أدلة القول الأول.

المطلب الثاني: أدلة القول الثاني.

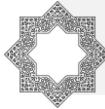
المطلب الثالث: الترجيح.

المطلب الرابع: الاضطراب في موضوع المسألة.

المبحث الثالث: الآثار، الفقرية المترتبة على الخلاف في المسألة، وفيه ستة فروع:

الفعل الأول: حكم زكاة الخنازير

الفء الثاني: ما بحري فيه الاحتقار.



الفرع الثالث: غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب.

الفرع الرابع: حكم العمرى.

الفرع الخامس: حكم إجارة الأرض.

الفرع السادس: حكم تغطية الإناء وربط السقاء.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

رابعاً : منهج البحث :

اتبعت في كتابة هذا البحث منهجاً علمياً، والذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- استقراء المصادر والمراجع التي تناولت موضوع البحث، والاعتماد على المصادر القديمة والحديثة عند الكتابة.
- عرض الأقوال الأصولية في موضوع البحث مع مراعاة الدقة في نسبة الأقوال إلى قائلها مع ذكر مرجع صاحب القول إن كان له كتاب، وإن لم يكن له كتاب خرجت قوله من كتب الأصول الأخرى.
- مقارنة الأقوال بعضها مع بعض، وذكر أدلة كل قول، وترجيح ما يرجحه الدليل.
- ذكر الآثار الفقهية المترتبة على الخلاف الأصولي، وبيان وجه ارتباطها بموضوع البحث.
- تخريج الآيات القرآنية بعزوها إلى سورها مع ذكر أرقام الآيات.
- تخريج الأحاديث النبوية بإيجاز، وذلك بذكر مصدر الحديث من كتب السنة.
- الاهتمام بعلامات الترقيم ووضعها في مواضعها الصحيحة ما أمكنني ذلك.
- وضع ثبت للمصادر والمراجع، والمواضيع.



التمهيد

أولاً : تعريف التخصيص:

التخصيص في اللغة:

مصدر خصص، وهو ضد التعميم، يقال: خصه بالشيء يخصه خصا وخصوصا، وخصوصه واحتضنه: أفرده به دون غيره^(١).

التخصيص في الاصطلاح:

المعروف عند أهل العلم أن العام يستغرق جميع أفراد مفهومه، وأن الحكم المتعلق به يثبت لكل فرد من أفراده، ولكن قد يقوم دليل يفهم منه أن مراد الشارع من العام ابتداء ليس هو عمومه ولا ثبوت الحكم لكل أفراده، وإنما مراده ابتداء بعض أفراد العام وثبوت الحكم لهذا البعض، وهذا هو الذي يسمى بالتخصيص.

ولم يتفق العلماء على تعريف واحد له نظرا لاختلافهم في الدليل المخصص لهذا العام.

فالشخص عند الحنفية يختلف تعريفه عن التخصيص عند الجمهور؛ وذلك لأنهم لا يعتبرون مطلقا اجتماع دليل خاص مع دليل عام موجبا للتخصيص العام بالخاص كما يرى الجمهور، وإنما يعتبرون الخاص مختصا للعام إذا اقترب أحدهما بالآخر وكان الخاص مستقلا، فإذا تراخي الخاص عن العام أو العكس كان المتأخر ناسخا للمتقدم وليس مختصا لعمومه^(٢).

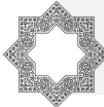
ولذلك عرف الحنفية التخصيص بأنه: قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقترب^(٣).

أما جمهور الأصوليين فقد عرّفوا التخصيص بتعريفات كثيرة منها:

(١) ينظر: (الصحاح ١٠٣٧/٣، ولسان العرب ٢٤/٧).

(٢) ينظر: (إتحاف الأنام بتخصيص العام للأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي ص ١٦٢).

(٣) ينظر: (كشف الأسرار ٣٠٦/١، وفصل البدائع ٥٥/٢).



تعريف تقي الدين السبكي حيث عرفه بأنه: **قصر العام على بعض أفراده^(١)**.

وتعريف القاضي ناصر الدين البيضاوي حيث عرفه بأنه: **إخراج بعض ما يتناوله اللفظ^(٢)**.

وهذا هو تعريف أبي الحسين البصري والإمام الرazi، لكن البيضاوي أبدل "الخطاب" بـ"اللفظ"^(٣).

ويعد تعريف القاضي البيضاوي من أرجح تعاريفات التخصيص عند الجمهور لكونه جامعاً مانعاً، ولضعف الاعتراضات الواردة عليه^(٤).

شرح تعريف البيضاوي:

قوله: (إخراج) جنس في التعريف يشمل المحدود وغيره، ويشمل كل إخراج سواء كان إخراجاً للكل أو للبعض.

وقوله: (بعض) فصل في التعريف قصد به الإيضاح والبيان، ولم يقصد به الاحتراز عن شيء ضرورة أن كل تخصيص فهو إخراج لبعض ما يتناوله اللفظ، وما لم يتناوله اللفظ فليس داخلاً في الجنس حتى يحتاج إلى إخراجه بهذا الفصل.

والمراد بالتناول الشمول على سبيل الاستغراق.

وتناول اللفظ أعم من أن يكون بمنطقه أو بمفهومه أو بمعقوله فيدخل فيه تخصيص المفهوم، وتخصيص العلة^(٥).

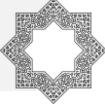
(١) ينظر: (جمع الجوامع ومعه حاشية العطار) ٣١/٢.

(٢) ينظر: (المهاج للبيضاوي ص ٥٣).

(٣) ينظر: (المعتمد ٢٣٤/١، والمحصول للرازي ٧/٣، ونهاية السول ص ١٩٢، والإهاج ١٣٠ ٣/٤).

(٤) ينظر: (إتحاف الأنام بتخصيص العام للأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي ص ١٦٤).

(٥) ينظر: (الإهاج ١٣٠ ٣/٤، وأصول الفقه للشيخ أبي النور زهير ١٩٥/٢، وإتحاف الأنام بتخصيص العام للأستاذ الدكتور/ محمد الحفناوي ص ١٦٤).



ثانياً: تعريف الصحابي والمراد بقوله:

الصحابي في اللغة:

منسوب إلى الصحابة، وهي مصدر صحب يصحب صحبة بمعنى لازم ورافق^(١).

قال الجوهرى: الصحابة، بالفتح: الأصحاب، وهو في الأصل مصدر، وجمع الأصحاب أصحاب^(٢).

الصحابي في الاصطلاح:

اختلافت تعريفات الصحابي تبعاً لاختلاف العلماء في المقصود الذي يريدون إثباته، ومن ثم كان له تعريف عند أهل الحديث يختلف عما عند الأصوليين.

تعريف الصحابي عند أهل الحديث:

عرف المحدثون الصحابي بأنه: كل مسلم رأى رسول الله ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣).

وقيل: هو من لقى النبي ﷺ مسلماً ومات على الإسلام^(٤).

فمناط الصحابة عند المحدثين مجرد اللقاء المصحوب بالإيمان والثبات عليه، فلا تشرط في الصحابة الرواية عن الرسول ﷺ ولا الغزو معه ولا الإقامة مدة معينة، فمن لقي الرسول ﷺ وهو مؤمن به وبقي على إيمانه كان صحابيًّا سواء روى عنه أو لم يرو، غزا معه أو لم يغز، أقام معه أو لم يقم، أبصره أو لم يبصره، فعبدالله بن مكتوم رضي الله عنه لم يبصر النبي ﷺ بعينه ومع ذلك فهو من أفضل الصحابة وأجاودهم⁽⁵⁾.

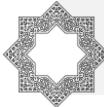
^(١) ينظر: (المعجم الوسيط ٥٧/١).

(٢) ينظر: (الصحاب١/١٦١، ولسان العرب١/٥١٩).

(٣) ينظر: (مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٣، وفتح المغيث ٤/٧٨).

(٤) ينظر: (شرح التبيه والتذكرة للعراقي /١٢٠)، وتدريب الراوي /٦٦٧).

(٥) ينظر : *أصول الفقه للمردسي* ، ص ٣٤٧.



تعريف الصحابي عند الأصوليين:

أما الأصوليون فقد عرفوا الصحابي بأنه: من رأى النبي ﷺ وإن لم يختص به اختصاص المصحوب، ولا روى عنه الحديث، ولا طالت مدة صحبته^(١).

وقيل هو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً وطالت صحبته به حتى أصبح يطلق عليه اسم الصاحب عرفاً^(٢).

فالفرق بين الصحابي عند المحدثين وعند الأصوليين بناء على هذا التعريف أن الرجل الذي لقي النبي ﷺ مؤمناً ومات على الإيمان ولم تطل صحبته به صحابي عند المحدثين غير صحابي عند الأصوليين. أما من لقي النبي ﷺ مؤمناً وطالت صحبته به ومات على الإيمان فهو صحابي عند الجميع^(٣).

والسر في اختلافهم في المراد بالصحابي أن المحدثين يعنون الصحابي الراوي لحديث النبي ﷺ، فكل من رأى النبي ﷺ وهو مؤمن به ومات على إسلامه وجب قبول روایته والحكم بصحّة سماعه من رسول الله ﷺ، وقد وجدوا بالاستقراء والتتبع أن الذين ثبت لهم ذلك كلهم عدول، فقرروا أنه لا حاجة للبحث في عدالتهم، وأن روایتهم مقبولة، سواء أكانوا من لازموا النبي ﷺ أم من الأعراب الذين رأواه مرة واحدة بعد إسلامهم.

وأما الأصوليون فإنهم يتكلمون عن الصحابي الذي له اجتهد في الأحكام الشرعية وله فقه بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويمكن تقليده واتباع رأيه، وهذا لا يحصل إلا لمن لازم النبي ﷺ فترة طويلة وأخذ عنه وأفاد من علمه وخلقه وسيرته، وأما من رأى النبي ﷺ مرة فإنه لا يكتسب بهذه الرؤية فقهًا وعلمًا

(١) ينظر: (الإحکام للأمدي ٩٢/٢ ، وشرح مختصر الروضۃ ١٨٥/٢ ، وبيان المختصر ١/٧١٤ ، والإبهاج ٣٣١/٢ ، وشرح المحلى على جمع الجوامع ومعه حاشیة العطار ١٩٦/٢).

(٢) ينظر: (قواطع الأدلة ١/٣٩٢ ، والبحر المحيط ٦/١٩٠ ، التقریر والتحبیر ٢/٢٦١ ، وتيسیر التحریر ٣/٦٦ ، وأصول الفقه للبردیسی ص ٣٤٨).

(٣) ينظر: (أصول الفقه للبردیسی ص ٣٤٨).



يجعله من أهل الاجتہاد في الشريعة^(١).

فالمراد بقول الصحابي:

هو مذهبہ في المسألة الاجتہادية -سواء أکان قوله أم فعلا- وهو: ما نقل إلينا وما ثبت لدينا عن أحد أصحاب رسول الله ﷺ من فتوى أو قضاء في حادثة شرعية لم يرد فيها نص من كتاب أو سنة ولم يحصل عليها إجماع^(٢).

سبب الخلاف في التخصيص بقول الصحابي:

يرجع الخلاف بين الأصوليين في هذه المسألة إلى خلافهم في مسألة أصولية أخرى، وهي حجية قول الصحابي، فمن قال إن قول الصحابي حجة قال بجواز تخصيص العموم به، ومن قال إن قول الصحابي ليس حجة قال بعدم جواز التخصيص به، وقد صرخ بهذا السبب جمع من الأصوليين منهم الغزالی حيث قال: (مذهب الصحابي إذا كان بخلاف العموم فيجعل مخصوصا عند من يرى قول الصحابي حجة يجب تقليده)^(٣).

وقال ابن السبكي في "رفع الحاجب": (مخالفة الصحابي للعام فإن قلنا: مذهبه حجة خص، سواء كان الراوي أم لا على الأصح، وقيل: لا يخص)^(٤).

وقال الزركشي في "سلسل الذهب": (وأصل المسألة: أن قوله -أي: الصحابي- ليس بحجة عندنا، خلافاً لهم)^(٥).

وقال الرهونی: (والخلاف فيه ينبغي على حجيته -أي: مذهب الصحابي-)^(٦).

إذا كان سبب الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى اختلاف الأصوليين في حجية قول

(١) ينظر: (أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للدكتور عياض بن نامي السلمي ص ١٨٤).

(٢) ينظر: (أثر الأدلة المختلف فيها للدكتور مصطفى ديب البغا ص ٣٣٩، والمذهب في علم أصول الفقه المقارن ٩٨١/٣).

(٣) ينظر: (المستصفى ٢٤٨/١).

(٤) ينظر: (رفع الحاجب ٣٤٤/٣).

(٥) ينظر: (سلسل الذهب ص ٢٥٠).

(٦) ينظر: (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول ٢٤٣/٣).



الصحابي فيحسن أن نقل اختلاف الأصوليين في حجية قوله بإيجاز على النحو التالي:

حجية قول الصحابي:

تحرير محل النزاع:

اتفق الأصوليون على أن الصحابي إذا قال رأيا في مسألة مخالفًا لرأي صحابي آخر فليس بحجة، وإذا قال الصحابي قوله، ثم ثبت أنه رجع عنه فليس بحجية، واتفقوا أيضًا على أن قول الصحابي فيما لا مجال فيه للرأي والاجتهاد حكمه حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، فإذا أخذ حكم السنة في الحجية والاستدلال^(١).

واختلفوا في ما إذا قال الصحابي قوله في مسألة اجتهادية ولم يتحقق فيه ما سبق هل هو حجة أو لا؛ على أقوال كثيرة، أهمها قولان:

القول الأول:

أن قول الصحابي ليس بحجية مطلقاً. وهو قول جمهور الأشاعرة والمعتزلة، وبعض الحنفية، وبعض الحنابلة، وهو روایة عن الإمام أحمد، ونسب إلى الإمام الشافعي في الجديد، واختاره الأدمي وابن الحاجب، ونسبه الشوكاني إلى جمهور الأصوليين وختاره^(٢).

واستدلوا بما يلي:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَئِكَ أَبْصَارِ﴾^(٣).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر بالاعتبار، والاعتبار هو القياس والاجتهاد، والأمر

(١) ينظر: (الإحکام للأدمي ١٤٩/٤، والبحر المحيط ٥٥/٨، وتيسير التحریر ١٣٢/٣، وإرشاد الفحول ١٨٧/٢، وأصول الفقه للشيخ أبي النور زهير ١٦٠/٤، والمذهب في أصول الفقه المقارن ٩٨٤/٣).

(٢) ينظر: (الإحکام للأدمي ١٤٩/٤، ومختصر ابن الحاجب ١١٨٦/٢، وشرح مختصر الروضة ١٨٥/٣، والبحر المحيط ٥٧/٨، وإرشاد الفحول ١٨٧/٢، وأصول الفقه للشيخ أبي النور زهير ١٦٠/٤).

(٣) سورة الحشر جزء من آية رقم (٢).



للحجوب، فكان الاجتهد واجبا على من توفرت فيه شروطه، وفي ذلك دلالة على أن المجتهد لا يقلد غيره، لا فرق في ذلك بين أن يكون المجتهد صاحبياً أو غير صاحبي، وبذلك لا يكون مذهب الصاحب حجة وإلا لوجب اتباعه وهو المطلوب^(١).

الدليل الثاني:

أن الصحابة -رضي الله عنهم- قد اختلفوا -فيما بينهم- في مسائل كثيرة، وقد أجمعوا على جواز مخالفته كل واحد منهم للأخر، فلم ينكر بعضهم على بعض تلك المخالفات، وهذا يدل على أن قول الصاحب ليس بحجة؛ إذ لو كان حجة للزم كل واحد منهم اتباع الآخر^(٢).

القول الثاني:

أن قول الصاحب حجة مطلقا، سواء وافق القياس، أو لم يوافقه، سواء كان الصاحب من الخلفاء الراشدين، أو من غيرهم، وهو قول أكثر الحنفية، ونقل عن الإمام مالك، وهو قول الإمام الشافعي في القديم^(٣).

واستدلوا بما يلي:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٤).

وجه الدلالة: أن الله تعالى وصف الصحابة بالخيرية، وبين أن كل ما يأمرون به معروف، والمعروف يجب القول به^(٥).

(١) ينظر: (أصول الفقه للشيخ أبي النور زهير ٤/٦٦).

(٢) ينظر: (الإحکام للأمدي ٤/١٥١، والمهدب في أصول الفقه المقارن ٣/٩٨).

(٣) ينظر: (الإحکام للأمدي ٤/١٤٩، والبحر المحيط ٨/٥٩، وشرح مختصر الروضة ٣/١٨٥، وتيسير التحرير ٣/١٣٢، وإرشاد الفحول ٢/١٨٧).

(٤) سورة آل عمران جزء من آية رقم (١٠).

(٥) ينظر: (الإحکام للأمدي ٤/١٥٢، والمهدب في أصول الفقه المقارن ٣/٩٨).

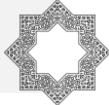


الدليل الثاني:

الراجح:

بعد عرض أقوال الأصوليين في المسألة يظهر أن الراجح هو القول الأول القائل إن قول الصحابي ليس بحجية مطلقاً؛ لقوة أدلته، ولم يستدل القائلون بحجية قول الصحابي بأدلة صريحة في وجوب الأخذ بقوله وإنما غالب هذه الأدلة نصوص في بيان فضلهم وعظيم منزلتهم، ولأن الله تعالى لم يثبت العصمة لغير النبي ﷺ، وأوجب علينا اتباعه، فلو كان قول الصحابي حجة واجب الاتباع لكان قوله كقول النبي ﷺ، وهذا لا يجوز، ولذلك قال الشوكاني: (والحق: أنه -أي: قول الصحابي- ليس بحجة؛ فإن الله سبحانه وتعالى لم يبعث إلى هذه الأمة إلا نبينا محمداً ﷺ، وليس لنا إلا رسول واحد، وكتاب واحد، وجميع الأمة مأمورة باتباع كتابه، وسنة نبيه، ولا فرق بين الصحابة ومن بعدهم، في ذلك، فكلهم مكلفوون بالتكاليف الشرعية، وباتباع الكتاب والسنة، فمن قال: إنها تقوم الحجة في دين الله عزوجل بغير كتاب الله، وسنة رسوله، وما يرجع إلهمما، فقد قال في دين الله بما لم يثبت، وأثبتت في هذه الشريعة الإسلامية شرعاً لم يأمر الله به، وهذا أمر عظيم، وتقول بالغ، فإن الحكم لفرد أو أفراد من عباد الله بأن قوله، أو أقوالهم حجة على المسلمين يجب عليهم العمل بها وتصير شرعاً ثابتاً متقرراً تعم به البلوى مما لا يدان الله عزوجل به، ولا بحل لمسلم الركون إليه، ولا العمل عليه، فان هذا المقام لم يكن إلا لرسل الله الذين

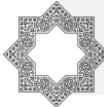
(١) ينظر: (الإحکام للآمدي ١٥٤ / ٤، والمبذب في أصول الفقه المقارن ٩٨٢ / ٣).



أرسلهم بالشرائع إلى عباده لا لغيرهم، وإن بلغ في العلم والدين وعظم المنزلة أي مبلغ، ولا شك أن مقام الصحابة مقام عظيم، ولكن ذلك في الفضيلة، وارتفاع الدرجة، وعظمة الشأن، وهذا مسلم لا شك فيه، ولهذا صار مد أحدهم لا يبلغه من غيرهم الصدقة بأمثال الجبال، ولا تلزم بين هذا وبين جعل كل واحد منهم بمنزلة رسول الله ﷺ في حجية قوله، وإلزام الناس باتباعه، فإن ذلك مما لم يأذن الله به، ولا ثبت عنه فيه حرف واحد^(١).



(١) ينظر: (إرشاد الفحول ٢/١٨٨).



المبحث الأول

أقوال الأصوليين في التخصيص بقول الصحابي

وفيه مطلباً:

المطلب الأول: ترجمة المسألة وصورتها.

المطلب الثاني: أقسام التخصيص بقول الصحابي، وأقوال الأصوليين في كل
قسم.



المطلب الأول

ترجمة المسألة وصورتها

أولاً: ترجمة المسألة:

اختلفت عبارات الأصوليين عند ترجمة هذه المسألة اختلافاً كبيراً:

فعبر بعضهم بـ"التخصيص بقول الصحابي" وهذه عبارة القاضي الباقلاني، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، والحافظ العلائي، والزركشي في "البحر المحيط"^(١).

وعبر بعضهم بـ"التخصيص بمذهب الصحابي" وهذه عبارة ابن الحاجب، والأمدي، وابن مفلح، وشمس الدين الفناري، والجراعي، والشوكاني^(٢).

وعبر بعضهم بـ"التخصيص بمذهب الرواوي" وهذه عبارة الباقي، وابن السمعاني، وابن برهان، والرازي، وابن الساعاتي، وصفي الدين الهندي، وابن السبكي في جمع الجواب^(٣).

وعبر بعضهم بـ"تخصيص العموم بقول الرواي ومذهبه" وهذه عبارة الشيرازي^(٤).

ثانياً: صورة المسألة:

أن يرد حديث بلفظ العموم، ثم يثبت عن أحد الصحابة أنه قال -في بعض أفراده- بخلاف هذا العموم، أو لم يعمل بهذا العموم بل عمل بخلاف بعض أفراده،

(١) ينظر: (التقريب والإرشاد ٢٠٩/٣، والعدة لأبي يعلى ٥٧٩/٢، والواضح لابن عقيل ٣٩٧/٣، وإجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٨٤، والبحر المحيط ٥٢٧/٤).

(٢) ينظر: (مختصر ابن الحاجب ٨٤٥/٢، والإحكام للأمدي ٣٣٣/٢، وأصول ابن مفلح ٩٧٠/٣، وفصول البدائع ١٤٣/٢، وشرح مختصر أصول الفقه ٥٨٩/٢، وإرشاد الفحول ٣٩٦/١).

(٣) ينظر: (أحكام الفصول للباقي ٢٧٤/١، وقواعد الأدلة ١٨٩/١، والمسودة ص ١٢٧، والمحصل للرازي ١٢٦/٣، وبديع النظام ٤٨٠/٢، ونهاية الوصول ١٧٣١/٥، وشرح المحلي على جمع الجواب ومعه حاشية العطار ٦٨/٢).

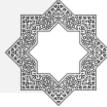
(٤) ينظر: (التبصرة ص ١٤٩).



فهل يكون ذلك مختصاً للعموم الذي ورد في الحديث أو لا يكون مختصاً ويبقى
الحديث على عمومه^(١).



(١) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٢٧، والفوائد السننية للبرماوي ٤/١٨٥، وأصول الفقه لفضيلة الشيخ أبي النوزہیر ٢/٢٦٢).



المطلب الثاني

أقسام التخصيص بقول الصحابي، وأقوال الأصوليين في كل قسم

الحديث الذي ورد بلفظ العموم إما أن يكون الصحابي الذي قال بتخصيصه هو الذي رواه أو لا.

وعليه فيمكن تقسيم كلام الأصوليين في هذه المسألة إلى قسمين:

القسم الأول: أن لا يكون الصحابي هو الراوي للحديث.

القسم الثاني: أن يكون الصحابي هو الراوي للحديث.

وسوف أتناول هذين القسمين بالتفصيل على النحو التالي:

القسم الأول: أن لا يكون الصحابي هو الراوي للحديث:

مثلاً: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة)^(١)،
وحدث علي رضي الله عنه: (قد عفوت لكم عن صدقة الخيل، والرقيق)^(٢).

فالمقصود عليه في هذين الحديثين أنه لا زكاة في عموم الخيل، لكن روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- ولم يرو الحديث السابق- تخصيص الخيل في هذا الحديث بما يغزى عليها في سبيل الله فلا تجب فيها الزكاة، فأماماً غيرها ففيها الزكاة^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب: الزكاة، باب: ليس على المسلم في عبده صدقة ١٢١/٢ ح رقم ١٤٦٤)، ومسلم في صحيحه (كتاب: الزكاة، باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه ٦٧٥/٢ ح رقم ٩٨٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سنته (كتاب: الزكاة، باب: زكاة الورق والذهب ٥٧٠/١ ح رقم ١٧٩٠)، والترمذى في سنته (أبواب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الذهب والورق ٧/٣ ح رقم ٦٢٠)، وقال: (روى هذا الحديث الأعمش، وأبو عوانة، وغيرهما، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، وروى سفيان الثوري، وابن عبيدة، وغير واحد، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي. وسألت محمداً: عن هذا الحديث؟ فقال: «كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق، يحتمل أن يكون روي عنهما جميعاً»).

(٣) فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨١/٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (ليس في فرس



أقوال الأصوليين في هذا القسم:

اختلت طريقة الأصوليين في تناول هذا القسم من هذه المسألة، فمنهم من أطلق الكلام فيها دون تفصيل، ومنهم من فصل، أما من أطلق الكلام في هذا القسم دون تفصيل، منهم:

أبو الحسين بن القطان حيث قال: (ذهب عامة أصحابنا إلى أن تخصيص الظاهر بقول الصحابي لا يقع^(١)).

والغزالى في "المستصفى" حيث قال: (مذهب الصحابي إذا كان بخلاف العموم فيجعل مخصوصاً عند من يرى قول الصحابي حجة يجب تقليله وقد أفسدناه)^(٢).

ونقل الزركشى عن الإمام أبي حنيفة قوله: إن كان الصحابي ممن يخفى عليه الخبر عمل بالخبر، وإن كان ممن لا يخفى عليه فالعمل بقول الصحابي^(٣).

ومن فصل الكلام في هذا القسم قد فرق بين حالتين:

الحالة الأولى: مذهب الصحابي أو قوله إذا انتشر في الباقيين ولم يعرف له مخالف، وانقرض العصر عليه:

حكم هذه الحالة:

قال الأستاذ أبو منصور، والشيخ أبو حامد الإسفرايني، وسليم الرازي، والشيرازي في "اللمع": يجوز التخصيص به في هذه الحالة؛ لأن مذهبـه إذا انتشر ولم يعرف له مخالف، وانقرض العصر عليه إما أن يكون إجماعاً أو حجة مقطوعاً بها على الخلاف بين الأصوليين^(٤).

الغازي في سبيل الله صدقة)، وينظر: (إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٨٥، والبحر المحيط ٥٢٧/٤، والفوائد السننية للبرماوي ١٩١/٤).

(١) ينظر: (البحر المحيط ٥٢٩/٤).

(٢) ينظر: (المستصفى ص ٢٤٨).

(٣) ينظر: (البحر المحيط ٥٢٩/٤).

(٤) ينظر: (اللمع ص ٣٦، والبحر المحيط ٥٢٨/٤، وإرشاد الفحول ٣٩٦/١).



لكن ذكر الزركشي أن ما جزم به هؤلاء الأئمة من التخصيص إذا لم يعلم له مخالف ليس كذلك، فقد ذكر القفال الشاشي في هذه الحالة خلافاً مبيناً على الخلاف في تقليد الصحابي^(١).

ثم قال الزركشي: (وفيه نظر؛ لأن هذه محل وفاق)^(٢).

ونقل الزركشي أيضاً عن أبي الحسين بن القطان عن بعض الشافعية بأنه يجب أن يخص الظاهر بقول الصحابي إذا قلنا بوجوب قبول قوله إذا انتشر، وإن لم يصادمه قياس.

قالوا: لأننا نقدمه على القياس، فإذا خص بالقياس كان بأن يخص بقوله الذي هو مقدم على القياس أولى^(٣).

الحالة الثانية: مذهب الصحابي أو قوله إذا لم ينتشر في الباقيين:

حكم هذه الحالة:

إذا لم ينتشر قول الصحابي في الباقيين فإما أن يخالفه غيره أو لا.

فإن خالفه غيره فليس بحججة قطعاً.

وإن لم يعرف له مخالف فعلى قول الشافعي في الجديد أن قول الصحابي ليس بحججة، فلا يخص به.

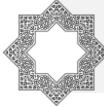
وعلى قوله القديم: هو حجة، تقدم على القياس، وهل يخص به العموم؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه يخص به؛ لأنه على هذا القول أقوى من القياس، وقد ثبت جواز التخصيص بالقياس فكان بما هو أقوى منه أولى.

(١) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٢٩).

(٢) ينظر: (المرجع السابق).

(٣) ينظر: (المرجع السابق).



والثاني: لا يخص به؛ لأن الصحابة كانت ترك أقوالها لظاهر السنة^(١).

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: والمذهب أنه لا يجوز التخصيص به^(٢).

قال الزركشي: (وما ذكروه من حكاية الوجبين تفريعاً على القول بحجته، حكاه القفال الشاشي في كتابه أيضاً، والقاضي أبو الطيب في "شرح الكفاية"، ونقلهما عن أبي علي الطبرى في "الإيضاح")^(٣).

قلت:

القول بالتفصيل في هذا القسم هو الأولى بالقبول؛ لأن القول بأن قول الصحابي إذا انتشر ولم يعرف له مخالف، وانقرض العصر عليه فإنه يكون مخصصاً هو الأصوب؛ لأن قول الصحابي حينئذ إنما يكون إجماعاً أو يكون حجة مقطوعاً بها على الخلاف بين الأصوليين - كما تقدم -، وترد هذه الصورة على قول من أطلق الكلام في هذه المسألة ولم يفصل.

وهذا التفصيل قواه الحافظ العلائي فقد قال بعد أن نقله عن الشيخ الشيرازي: (وأما تفصيل الشيخ أبي إسحاق - رَحْمَةُ اللَّهِ - المتقدم، وأن قول الصحابي إذا انتشر وسكت الجميع عنه يكون مخصوصاً فهو قوي، بناء على ما تقدم أن ذلك يكون إجماعاً أو حجة. وهذه الصورة واردة على قول من أطلق الكلام في هذه المسألة)^(٤).

وصوبه الزركشي أيضاً في "البحر المحيط" حيث قال: (ما ذكرنا من التفصيل بين أن يكون هو الراوي أو غيره، وأنه إذا كان غيره وانتشر، ولم يخالف، خص به هو الصواب).

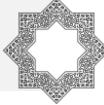
وهذه الصورة واردة على من أطلق الكلام في هذه المسألة كالآمدي وغيره، فإنه صرخ بأنه لا تخصيص، سواء كان هو الراوي أو غيره خلافاً للحنفية والحنابلة، وتبعه

(١) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٢٨)، وإرشاد الفحول ١/٣٩٦.

(٢) ينظر: (شرح اللمع ١/٣٨٢).

(٣) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٢٨).

(٤) ينظر: (إنزال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٨٦).



ابن الحاجب^(١).

القسم الثاني: أن يكون الصحابي هو الراوي للحديث:

قال الإسنوي: (الراوي لحديث عام إذا فعل فعلًا يقتضي تخصيص العموم الذي رواه، أو أفتى بما يقتضي ذلك فهل يؤخذ به لكونه قد اطلع على الحديث فلو لم يخالفه دليل وإنما كان قدحا فيه؛ أو لا نأخذ بذلك؛ لأنه ربما خالف لما ظنه دليلا وليس بدليل^(٢)).

مثال هذا القسم^(٣):

مثّل ابن السمعاني وغيره لهذا القسم بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا ولغ الكلب في إماء أحدكم فليغسله سبع مرات إداهن بالتراب)^(٤).

(١) ينظر: (البحر المحيط ٥٣٥/٤).

(٢) ينظر: (التمهيد للإسنوي ص ٤١٣).

(٣) مثل صفي الدين الهندي وكذا ابن برهان - كما نقله القرافي عنه - لهذه المسألة بمثال آخر واستحسنها الزركشي، وهو: ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من بدل دينه فاقتلوه) فهذا الحديث رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو عام في قتل من بدل دينه سواء أكان رجلاً أم امرأة، لكن ثبت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان لا يرى قتل المرأة ببردة، فلم يعمل بما رواه بل عمل بخلافه، فهل يخصص عمومه بمذهبة أم لا؟ فعند الشافعية: لا يخصص العموم بمذهبة، ولهذا تقتل المرتدة. وعند الحنفية: يخصص العموم بمذهبة، ولهذا لا يقتلونها. قال التاج السبكي: (وفي هذا المثال أيضاً نظر، وهو أن "من" الشرطية على رأي لا تدخل فيها النساء، فلعل ابن عباس - رضي الله عنهما - يختار ذلك الرأي. على أن كل هذا عدول عن التحقيق). ينظر: (نفائس الأصول ٥/٢١٤٠، ونهاية الوصول ٥/١٧٣٣، ورفع الحاجب ٣٤٤/٣، وتشنيف المسامع ٢٢٥/٢، ونهاية السول ٤/١٥٢٨، والإهراج ٤/٢٢٠، والبحر المحيط ٤/٥٢٩، والفوائد السننية للبرماوي ٤/١٨٧، والتقرير والتحبير ٢/٢٦٥، والتحبير شرح التحرير ٦/٢٦٨٠، وأصول الفقه للشيخ زهير ٢/٢٦٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب ١/٢٣٤ ح رقم ٢٧٩)، وأخرجه بهذا اللفظ النسائي في سننه الكبرى (كتاب الطهارة، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً ١/٩٨ ح رقم ٦٩).



فإن مذهب أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الاكتفاء بالثلاث، فهل يجوز تخصيصه به حتى يجوز الاقتصر على الثلاث؟ فعلى الخلاف السابق^(١).

وقد اعترض على هذا المثال بوجهين:

الوجه الأول: أن ذلك لم يصح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

الوجه الثاني: بأنه غير مطابق للمسألة؛ لأن التخصيص فرع العموم، وأسماء الأعداد ليست من باب العموم؛ لأنها نصوص في مسمياتها، والنصل لا يقبل التخصيص؛ إذ لا يجوز إطلاق العشرة وإرادة الخمسة منها، وإنما يقبل الاستثناء، وما جري مجرى^(٣).

وأجيب عن هذا الاعتراض:

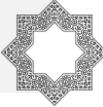
بأن التمثيل بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعمله صحيح وإنما جاء الفساد فيه من جهة تقريره على الوجه المتقدم، وكان الإمام النظار علاء الدين الباقي رَحْمَةُ اللَّهِ^(٤) يقرره على الوجه الصحيح: وهو أن الكلب من حيث إنه مفرد معرف للعموم، يشمل كلب الزرع وغيره، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى أن كلب الزرع لا يغسل منه إلا ثلاثة، وغيره يغسل

(١) ينظر: (قواطع الأدلة ١٨٩/١، ١٢٧/٣، والم الحصول للرازي، ونهاية الوصول ٥/١٧٣٣، وبيان المختصر ٢/٣٣١، ورفع الحاجب ٣/٣٤٥، ونهاية السول ص ٢٢٠، والإهابج ٤/١٥٢٧، والفوائد السننية للبرماوي ٤/١٨٦، والتحبير شرح التحرير ٦/٢٦٧٩، وأصول الفقه للشيخ زهير ٢/٢٦٣).

(٢) ينظر: (الغيث الهمام ص ٣٢٩، والتحبير شرح التحرير ٦/٢٦٧٩).

(٣) ينظر: (نهاية الوصول ٥/١٧٣٦، وتشنيف المسامع ٢/٢٢٥، ونهاية السول ص ٢٢٠، والإهابج ٤/١٥٢٧، والفوائد السننية للبرماوي ٤/١٨٧، والغيث الهمام ص ٣٢٩، والتحبير شرح التحرير ٦/٢٦٨٠، وأصول الفقه للشيخ زهير ٢/٢٦٣).

(٤) علاء الدين الباقي هو: علي بن محمد بن عبد الرحمن بن الخطاب، علاء الدين الباقي، المولود في سنة (٦٣١ هـ)، إمام الأصوليين في زمانه، وعالم بالمنطق والحساب ، له كتب في الفرائض، والحساب، والرد على اليهود، وأشهر كتابه: كشف الحقائق في المنطق، وغاية السول في علم الأصول، توفي سنة (٧١٤ هـ). تنظر ترجمته في: (طبقات الشافعية لابن السبكي ١/٣٣٩، والأعلام للزركلي ٤/٣٣٤).



منه سبعاً، فقد أخرج بعض أفراد الكلب، هذا هو معنى التخصيص في الحديث^(١).

وَرَدَّ هَذَا الْجُوابُ:

بأنه لا يعرف عن أبي هريرة رضي الله عنه هذه التفرقة^(٢)، فإن المعروف اختلاف الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه في أنه هل كان يرى أن الغسل من ولوغ الكلب سبع أو ثلاث، فروى الدارقطني بسنته إلى عبد الملك، عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "إذا ولوغ الكلب في الإناء فأهرقه، ثم اغسله ثلاث مرات"، ثم قال الدارقطني: لم يروه غير عبد الملك عن عطاء عنه، قال: والصحيح عنه سبع مرات^(٣).

قال التاج السبكي: (إن صح أن أبو هريرة كان يفصل بين كلب الزرع وغيره يكون ذلك جمعاً بين اختلاف الروايات، فمن روى عنه السبع يكون كلامه في غير كلب الزرع، ومن روى الثلاث يكون مراده بكلب الزرع)^(٤).

وقال صفي الدين الهندي: (نعم: قد يحسن إيراد ذلك مثلا: إذا صدرت المسألة هكذا: الراوي الصحابي إذا خالف الحديث، وفعل ما يضاده، فالتعويل على الحديث، أو على فعله، فعلى الخلاف نحو خبر أبي هريرة رضي الله عنه^(٥)).

تحرير محل النزاع

إذا عمل الصحابي عملاً أو قال قوله يخالف ما رواه ثم علمنا بواسطة قرينة من القرائن أن مخالفته للعام مبنية على ما علمه من قصد النبي صلى الله عليه وسلم وجب علينا اتباعه؛ لئلا يفضي تركه إلى مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم.

أما إن حمل الصحابي على مخالفة العام وجه تأويل محتمل فلا يوجب ذلك

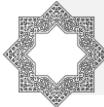
(١) ينظر: (الإهراج ١٥٣٠/٤)، وينظر أيضاً: (الغيث الهمام ص ٣٢٩، والتحبير شرح التحرير ٦/٢٦٨٠).
أصول الفقه للشيخ زهير ٢٦٣/٢.

(٢) ينظر: (الغيث الهمام ص ٣٣٠، والتحبير شرح التحرير ٦/٢٦٨٠).

(٣) ينظر: (سنن الدارقطني ١/١٠٨، ١٠٩)، وينظر: (الإهراج ٤/١٥٣٠).

(٤) ينظر: (الإهراج ٤/١٥٣١).

(٥) ينظر: (نهاية الوصول ٥/١٧٣٦).



اتباعه؛ لأن ذلك منه اجتهاد، والمجتهد يخطئ ويصيب.

أما إذا لم يعلم من حاله شيئاً فهذا محل الخلاف بين الأصوليين^(١).

أقوال الأصوليين:

اختلف الأصوليون في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول:

لا يجوز تخصيص العموم بقول الصحابي الراوي. قال الرازى: "إنه الحق"، ونقله عن الإمام الشافعى قال: (لأنه قال: إن كان الراوى حمل الخبر على أحد محمليه صرت إلى قوله، وإن ترك الظاهر لم أصر إلى قوله)^(٢)، ونقله الامدى عن الإمام الشافعى في الجديد وعن أكثر الفقهاء والأصوليين^(٣)، ونقله سليم عن الشافعى في الجديد^(٤)، ونسبة القرافي إلى الإمام مالك والشافعى^(٥)، ونقله الباقي أيضاً عن الإمام مالك^(٦)، ونسبة صفي الدين الهندي إلى الشافعية وأكثر الأصوليين^(٧)، ونسبة ابن الحاجب والشواوى، والبرماوى، والسيوطى، والشوكانى إلى الجمهور^(٨)، ونقله الرهونى عن المالكية^(٩)، وبه قال الكرخي، والسرخسى، والنمسى من الحنفية^(١٠)، والشيرازى في

(١) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٣٢).

(٢) ينظر: (المحصول للرازى ٣/١٢٦) قال القرافي في النفائس (٥/٢١٣٩): (تقريره: أن اللفظ تارة يكون مجملًا؛ كالقراء، فيحمله الراوى على الطبرى؛ فيصار إليه؛ لأنه لم يخالف ظاهراً، وإن حمل العموم على الخصوص، لم يصر إليه؛ لأن ظاهر كلام الشارع حجة دون مذهب الراوى).

(٣) ينظر: (الإحکام للامدى ٢/٣٣٣).

(٤) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٣٠).

(٥) ينظر: (شرح تنقیح الفصول ص ٢١٩).

(٦) ينظر: (إحکام الفصول للباقي ١/٢٧٤).

(٧) ينظر: (هیایة الوصول ٥/١٧٣١).

(٨) ينظر: (مختصر ابن الحاجب ٣/٣٤٤)، (الفوائد السننية للبرماوى ٤/١٨٥)، (ورفع النقاب ٣/٨٤٥)، (وشح الكوكب الساطع ١/٥٢٣)، (إرشاد الفحول ١/٣٩٦).

(٩) ينظر: (تحفة المسؤول في شرح منتهى السول ٣/٢٤٣).

(١٠) ينظر: (المعتمد ٢/١٧٥)، (أصول السرخسى ٢/٧)، (ميزان الأصول ٤/٤٤)، (وكشف الأسرار شرح

"التبصرة"^(١)، والغزالى في "المستصفى"^(٢)، والباجي^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، وصححه التاج السبكي في "جمع الجوامع"^(٥)، والبيضاوى^(٦)، والزركشى^(٧).

ونقله صاحب مسلم الثبوت عن الشافعية والمالكية^(٨)، ثم قال شارح مسلم الثبوت: (هذا مشكل على رأيهم من التوقف في العام قبل البحث عن المخصص، فإنه إذا وجد عمل الصحابي خلاف العموم احتمل عند العقل وجдан المخصص، فإن من القطعيات أن عمله لا يكون إلا عن حجة شرعية في زعمه؛ لأن العمل من غير حجة معصية قد عصمهم الله عن ذلك، فينبغي أن يتوقف فيه حتى يعلم فساد حجته فتأمل)^(٩).

القول الثاني:

يجوز تخصيص العموم بقول الصحابي الراوي. نسبة ابن السمعاني إلى أبي حنيفة^(١٠)، ونسبة ابن القصار إلى الإمام مالك^(١١)، ونقله الباجي عن الإمام الشافعى^(١٢)، ونص عليه الإمام أحمد بقيد عدم ظهور من يخالفه^(١٣)، قال القاضى أبو

المنار ٢/٨٠، والحر المحيط ٤/٥٣٣).

(١) ينظر: (البصرة ص ١٤٩).

(٢) ينظر: (المستصفي ١/٢٤٨).

^(٣) ينظر: إحكام الفصول للباجي ٢٧٤/١، والإشارة ص ٢٠٣).

(٤) ينظر: (مختصر ابن الحاجب ٨٤٥/٢، وبيان المختصر ٣٣٢/٢).

^{٥٢} ينظر: (جمع الجوامع ص ٥٢).

(٦) ينظر: (المهاج ص ٥٩).

^٧ ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٣).

^(٨) ينظر: (مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت ٣٧٢/١).

^(٩) ينظر : (فواتح الرحموت ١/٣٧٢).

(١٠) بنظر : (قواعد الأدلة ١/١٨٩).

(١١) ينظر: (مقدمة في أصول الفقه لابن القصار ص ٢٦٠).

(١٢) بنظر : (أحكام الفصل للباحث ، ٢٧٤/١).

(١٣) ينظر: (العدة لأب، بعل، ٥٧٩/٢، والواضح لابن عقيل ٣٩٧/٣، والتحير شرح التحير ٦/٦٢٦).



يعلی: (نص علی هذا في رواية صالح وأبی الحارث: في الآية إذا جاءت تحتمل أن تكون عامة، وتحتمل أن تكون خاصة، نظرت ما عملت عليه السنة؛ فإن لم يكن فعن الصحابة، وإن كانوا على قولين، أخذ بأشبه القولين بكتاب الله تعالى^(١)).

ونسبه الأدمي وابن الحاجب وصفي الدين الهندي والزركشي، والشوكاني إلى الحنفية والحنابلة^(٢)، ونسبه الشيرازي في التبصرة إلى بعض الحنفية^(٣)، ونسبه الباقي والقرافي لبعض المالكية وبعض الشافعية^(٤)، ونقله الرهوني أيضاً عن بعض المالكية والشافعية وأكثر الحنفية والحنابلة^(٥)، ونقله السمرقندی وابن الساعاتي عن أكثر الحنفية^(٦)، ونقله الرازی والأدمی عن عیسی بن أبیان^(٧)، ونسبه أبو الحسین البصیری إلى بعض الحنفیة^(٨).

ونقله ابن أمیر حاج، وصاحب مسلم الثبوت عن الحنفية والحنابلة^(٩)، ثم قال شارح مسلم الثبوت: (ثم القول بالتفصیص مشکل، بل المطابق لقواعدهم على تقدیر کون فعله المخالف للعام حجة أن يحمل على الأعم من النسخ والتخصیص)^(١٠).

قال البابرتی: (وفي تصحیح هذا النقل عن الحنفیة نظر، فإن المشهور عندهم أن عمل الراوی بخلاف الروایة بعدها يعد طعناً في روايته فلا يعمل بها؛ لأن ذلك لا يعد

(١) ينظر: (العدة لأبی يعلی ٥٧٩/٢).

(٢) ينظر: (الإحکام للأدمی ٣٣٣/٢، ومختصر ابن الحاجب ٨٤٥/٢، ونهاية الوصول ١٧٣١/٥، وتشنیف المسامع ٢٢٤/٢، والبحر المحيط ٥٣٠/٤، وإرشاد الفحول ٣٩٦/١).

(٣) ينظر: (التبصرة ص ١٤٩).

(٤) ينظر: (الإشارة ص ٢٠٤، وشرح تنقیح الفصول ص ٢١٩).

(٥) ينظر: (تحفة المسؤول في شرح منتهى السول ٢٤٣/٣).

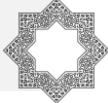
(٦) ينظر: (ميزان الأصول ص ٤٤٤، وبدیع النظم ٤٨٠/٢).

(٧) ينظر: (المحمصوی للرازی ١٢٦/٣).

(٨) ينظر: (المعتمد ١٧٥/٢).

(٩) ينظر: (التقریر والتحبیر ١/٢٩٠، ومسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحمة ٣٧٢/١).

(١٠) ينظر: (فواتح الرحمة ٣٧٢/١).



تخصيصاً^(١).

القول الثالث:

إن وجد خبر يقتضي تخصيصه أو وجد في الأصول ما يقتضي ذلك لم يخص الخبر بقول الصحابي الراوي، وإلا خص بقوله. وبه قال القاضي عبدالجبار من المعتزلة^(٢)، وصححه أبو الحسين البصري^(٣).

قال البرماوي: (وهذا عين القول بأنه مخصص مطلقاً؛ لأنه إذا وجد مخصص شرعياً فلا نزاع في التخصيص، وإن لم يوجد إلا هو فهو محل النزاع)^(٤).

القول الرابع:

إن علم من حال الراوي أنه فعل ما يخالف الحديث نسياناً، فلا ينبغي أن يكون فيه خلاف، ويكون العمل بروايته؛ إذ لا يظن بعاقل أنه يرجح فعله إذ ذاك، ولو احتمل أن يكون فعله احتياطاً، كما لو روى ما يقتضي رفع الحرج عن الفعل فيما يظن فيه التحرير، ثم رأيناه متراجعاً عنه غير ملابس به له فالتعويل على روايته أيضاً، ويحمل عمله على الورع والتعلق بالأفضل، وإن لم يُحتمل شيء من ذلك لم يجز التعلق بروايته. وبهذا التفصيل قال إمام الحرمين^(٥).

قال التاج السبكي معلقاً على هذا التفصيل: (وعندي أن محل الخلاف مخصوص بالقسم الثالث؛ إذ لا يتوجه في القسمين الأولين)^(٦).

(١) ينظر: (الردود والنقود للبابري ٢٧٠/٢).

(٢) ينظر: (المعتمد ١٧٥/٢، والمحصول للرازي ١٢٧/٣، ونهاية الوصول ١٧٣١/٥، والإهاج ١٥٢٦/٤، والبحر المحيط ٥٣١/٤، والفوائد السننية للبرماوي ١٨٥/٤).

(٣) ينظر: (المعتمد ١٧٥/٢).

(٤) ينظر: (الفوائد السننية للبرماوي ١٨٥/٤).

(٥) ينظر: (البرهان ١٦٣/١، ونهاية الوصول ١٧٣١/٥).

(٦) ينظر: (الإهاج ١٥٢٧/٤).



الفول الخامس:

إن علمنا من حال الروي أنه إنما حمل ما روى على ما خصص به بما علمه من قصد النبي ﷺ بذلك العام وجب اتباعه؛ لثلا يفضي إلى مخالفته النبي ﷺ، وإن حمله على وجه الاستدلال والتخصيص بخبر آخر فلا يجب اتباعه. وبه قال إلكيا وابن فورك^(١).

قال الزركشي: (وسكتنا عن حالة ثالثة، وهي إذا لم يعلم الحال، وكأنها موضع الخلاف، وإليه يشير كلام القاضي عبد الوهاب في "الإفادة"، فالأحوال إذن ثلاثة: أحدها: أن يعلم من قصد النبي ﷺ ومخرج كلامه أن المراد الخصوص فيجب اتباع الروي فيه.

الثاني: أن يعلم أنه خص الخبر بدليل آخر، أو ضرب من الاستدلال فيجب استعمال الخبر قطعاً.

الثالث: أن لا يعلم ما لأجله خص الخبر، وأمكن أن يكون بدليل، فهذا موضع الخلاف، والراجح تقديم الخبر^(٢).

الفول السادس:

إن سمع الصحابي العام وخالقه قوي تخصيص العموم بقوله، أما إذا لم يسمع فمحتمل. وبه قال ابن تيمية^(٣).

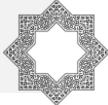
جاء في المسودة: (إن كان الصاحب سمع العام وخالقه قوي تخصيص العموم بقوله، أما إذا لم يسمع فقد يقال هو لو سمع العموم لترك مذهبة؛ لجواز أن يكون مستنده استصحاباً أو دليلاً العام أقوى منه، وقد يقال لو سمعه لما ترك مذهبة؛ لأن عنده دليلاً خاصاً مقدماً عليه)^(٤).

(١) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٣٢، والفوائد السننية للبرماوي ٤/١٨٦).

(٢) ينظر: (البحر المحيط ٤/٥٣٢).

(٣) ينظر: (المسودة ص ١٢٧، والتحبير شرح التحرير ٦/٢٦٧٩).

(٤) ينظر: (المسودة ص ١٢٧).



قلت:

هذه هي الأقوال في هذه المسألة، ولعل أشهرها القولان الأول والثاني، خاصة وأن باقي الأقوال عند التدقيق والنظر ترجع إليهما -كما ذكرت-؛ ولذلك سوف أكتفي بذكر أدلة القولين الأولين المشهورين في المبحث التالي.





المبحث الثاني

أدلة الأقوال، والترجيح

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أدلة القول الأول.

المطلب الثاني: أدلة القول الثاني.

المطلب الثالث: الترجيح.

المطلب الرابع: الاضطراب في موضوع المسألة.



المطلب الأول

أدلة القول الأول

استدل القائلون بأنه لا يجوز تخصيص العموم بقول الصحابي الراوي بالأدلة التالية:

الدليل الأول:

أن العام دليل ظاهر فيما اقتضاه من التعميم، ولم يوجد له معارض فوجب الجري على موجبه.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأنه لم يوجد ما يصلح أن يكون معارضًا له سوى فعله، وهو غير معارض له إما بحسب ذاته ظاهر، وإما بحسب سنته، فلأن فعله لم يكن مستندا إلى قاطع دال على أن المراد من ذلك العام الخاص، كما أنه لم يكن مستندا إلى مجرد التشري و مجرد اتباع الهوى؛ لظهور عدالته؛ لأنه لو كان كذلك لبينه وأشهره؛ إزالة للتهمة عن نفسه، والشيبة عن غيره، ولو كان كذلك لظاهر؛ لأنه مما تتوفّر الدواعي على نقله، وحيث لم يظهر دل على أنه ما بينه وأشهره، بل يكون مستندا إلى ما يظنه دليلاً أقوى منه، فيحتمل أن يكون دليلاً، ويحتمل أن لا يكون، وبتقدير أن يكون دليلاً، يحتمل أن يكون أقوى منه، ويحتمل أن لا يكون، وإذا كان كذلك لم يكن فعله معارضًا له بحسب سنته أيضًا؛ إذ الاحتمالات متعارضة، ولو سلم أن الاحتمالين الأولين أظهر من مقابليهما، لكن ليس ظهورهما بحيث يقام ظهور العام، إذ الدلالة اللفظية أظهر من القرينة التي ظاهر الحال.

ولو سلم أن ظهورها مثل ظهوره، لكن حكمه في وجوب الاتباع مقصور في حقه دون غيره؛ إذ لا يجب على غيره متابعته مهما أدى اجتهاده إلى شيء بخلاف العام، فإن حكم ظهوره غير مقصور في حقه، بل يجب اتباعه على كل من اعتقاد عمومه، فكان بالاتباع أولى^(١).

(١) ينظر: (نهاية الوصول/٥١٧٣٧).

**الدليل الثاني:**

أن الراوي ممحوج بالخبر، فلا يجوز التخصيص بقوله كغيره^(١).

الدليل الثالث:

أن تخصيص الصحابي الخبر يحتمل أن يكون بخبر آخر، ويحتمل أن يكون بضرب من الرأي اعتقاد صحته، وهو فاسد، فلا يجوز ترك الظاهر بالشك^(٢).

الدليل الرابع:

أن هذا يؤدي إلى أن يصير قول الراوي حجة، ويخرج قول النبي ﷺ أن يكون حجة، وذلك محال^(٣).

الدليل الخامس:

أن مذهب الراوي ولو كان صحابيًّا ليس بحججة، وإنما الحجة فيما يرويه عن الرسول ﷺ من قول أو فعل، والتخصيص إنما يكون عند التعارض بين الأدلة المعتبرة وحيث إن مذهب الراوي ليس دليلاً فلا يخصص ما هو دليل، وبذلك يعمل بالعام من غير نظر إلى عمل الراوي؛ لأن العام هو الحجة^(٤).

ونوقيش هذا الدليل:

بأن عدم حجية مذهب الراوي وفعله ممنوع، كيف وفعله لما كان دالًّا على المخصص وجب اعتباره^(٥).

الدليل السادس:

أن مقتضى العموم معلوم، وليس في مقابلته إلا حسن الظن بالراوى، ومعنى

(١) ينظر: (التبصرة ص ١٤٩، وقواطع الأدلة ١/١٨٩).

(٢) ينظر: (التبصرة ص ١٤٩).

(٣) ينظر: (المراجع السابق).

(٤) ينظر: (أصول الفقه للشيخ أبي النور زهير ٢/٢٦٢)، وينظر أيضاً: (قواطع الأدلة ١/١٨٩، وتشنيف المسامع ٢/٢٢٤).

(٥) ينظر: (فواحة الرحموت ١/٣٧٣).



حسن الظن بالراوى: أنه لو لا أنه علم قصد الرسول ﷺ ومراده من العموم لم يخالف، وهذا وإن كان كذلك إلا أنه مظنون، وكون العموم حجة في جميع ما يستوعبه العموم معلوم، ولا يجوز ترك المعلوم بالمظنون^(١).

الدليل السابع:

أن عموم الخبر حجة؛ إذ الحجة في كلام صاحب الشرع، والراوى لم يتركه إلا لاجتهد منه؛ ويجوز أن يكون أصاب أم لا، والأصل بقاء العموم على عمومه، ولو كان كل اجتهد صحيحاً لكان قول كل مجتهد حجة، وهو خلاف الإجماع^(٢).

الدليل الثامن:

أن قول التابعي وتبعي التابعى وغيرهم من الفقهاء لا يخص به العموم من الحديث، فكذلك قول الصحابي لا يخص به العموم، بجامع أن قول كل منهم لا يقوى على معارضته قول الشارع^(٣).

ونوقيش هذا الدليل:

بأن هذا قياس مع الفارق، لأن الصحابي قد حضر عصر النبي ﷺ وشهد التنزيل، فتميز بذلك عن التابعى وغيره من الفقهاء، فيكون قول الصحابي حجة بخلاف قول التابعى ومن بعده^(٤).

وترد هذه المناقشة:

بأن قول الصحابي إنما يكون حجة إذا لم يتعارض مع الشرع، أما إذا تعارض معه فلا يكون حجة، ويقدم قول الشرع، ويكون كلام الصحابي والتبعي وغيرهم واحداً في

(١) ينظر: (قواطع الأدلة) (١٨٩/١).

(٢) ينظر: (شرح تنقية الفصول) ص ٢١٩، ورفع النقاب (٣٤٦/٣).

(٣) ينظر: (التمهيد للكلوذاني) ١٢٠/٢، ومخالفـةـ الصـحـابـيـ للـحـدـيـثـ الشـرـيفـ لـلـدـكـتـورـ /ـ عـبـدـ الـكـرـيمـ النـمـلـةـ ص ٨٤).

(٤) ينظر: (المراجع السابقـانـ).



هذا شأن، فيكون قياسنا صحيحاً^(١).

الدليل التاسع

أن الحجة في اللفظ وهو عام، وتصنيف الرواية لا يصلح أن يكون معارضاً؛ لأنه يجوز أن يكون خصه بدليل لا يوافق عليه لو ظهر، فلا يترك الدلالة اللغوية المحققة لمحتمل^(٢).

ونوقيش هذا الدليل:

بأن القرائن تخصص العموم، والراوي يشاهد من القرائن ما لا يشاهده غيره، وعدالته وتيقظه مع علمه بأن العموم مما لا يخص إلا بموجب مما يمنعه أن يحكم بالتصنيف إلا بمستند، وجهاً له دلالة ما ظنه مخصوصاً على التصنيف يمنع منه معرفته باللسان، وتيقظه^(٣).

الدليل العاشر:

لو صح كون فعل الصحابي وقوله مخصوصاً لم يجز مخالفة صحابي آخر له؛ لأنها مخالفة حجة واجبة العمل، وقد جاز خلاف الآخر إيه اتفاقاً، وإذا لم يكن ما فعله الصحابي وأفقي به حجة واجبة الاتباع بالنسبة للآخرين فلا يكون مخصوصاً للعموم^(٤).

ونوقيش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم الملازمة وفعل الصحابي إنما كان واجب العمل ما دام ظن دلالته على المخصوص باقياً، وعند مخالفة صحابي آخر لم يبق كيف وهو دليل عدم المخصوص؛ لأن الظاهر أنه لو كان لعلمه وعمل بمقتضاه؛ لأن المخصوص يكون ملاصقاً، والظن يدفع بالظنب، فتسقط وبقي العام كما كان^(٥).

(١) ينظر: (مخالفة الصحابي للحديث الشريف للدكتور عبد الكريم النملة ص ٨٤).

(٢) ينظر: (البحر المحيط ٥٣٠/٤).

(٣) ينظر: (البحر المحيط ٥٣٠/٤).

(٤) ينظر: (فواحة الرحموت ٣٧٣/١، ومخالفة الصحابي للحديث للدكتور عبد الكريم النملة ص ٨٤).

(٥) ينظر: (فواحة الرحموت ٣٧٣/١).



المطلب الثاني

أدلة القول الثاني

استدل القائلون بأنه يجوز تخصيص العموم بقول الصحابي الراوي بالأدلة
التالية:

الدليل الأول:

أن مخالفة الراوي إن كانت لا عن طريق كان ذلك قادحاً في عدالته، فالقدح في
عدالته قدح في متن الخبر؛ وإن كانت عن طريق فذلك الطريق: إما محتمل، أو قاطع،
ولو كان الدليل محتملاً لذكره؛ إزالة للتهمة عن نفسه والشهمة عن غيره، ولما بطل ذلك
تعين القطع^(١).

ونوقيش هذا الدليل:

أن إظهاره لذلك الدليل المحتمل إنما يجب عليه مع من ناظره، فلعله لم تتفق
تلك المناظرة، سلمنا أنه ذكره لكن لعله لم ينقل، أو نقل لكنه لم يشتهر^(٢).

الدليل الثاني:

الظاهر أن الراوي العدل لا يترك ما رواه عن النبي ﷺ ويعمل بخلافه
إلا وقد عرف من جهة النبي ﷺ ما يوجب التخصيص أو النسخ^(٣).

ونوقيش هذا الدليل:

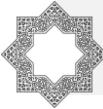
بأن الظاهر أنه لم يخصصه من جهة النقل والرواية؛ لأنه لو كان معه نقل لذكره
في وقت من الأوقات، وعلى أنه يحتمل ما ذكره ويحتمل أن يكون قد ذهب إلى رأي باطل
واستدلال فاسد، فلا يجوز ترك الظاهر^(٤).

(١) ينظر: (المحصول للرازي ١٢٩/٣).

(٢) ينظر: (المرجع السابق).

(٣) ينظر: (التبصرة ص ١٤٩، وقواطع الأدلة ١/١٨٩، والبحر المحيط ٤/٥٣٠).

(٤) ينظر: (التبصرة ص ١٤٩).



الدليل الثالث:

أن عمل الراوي على خلاف العام لابد أن يكون لدليل اقتضى تلك المخالفة؛ لأن مخالفته للعام من غير دليل يوجب فسقه، فتسقط عدالته، فلا تقبل روایته، وهو خلاف المفروض؛ لأننا نعمل بالعام الذي رواه، وما دامت المخالفة لدليل يكون هذا الدليل الذي استند إليه في العمل هو المخصص للعام كغيره من المخصصات، فالقول بأن مذهب الراوي لا يخص العام يلزمـه باطل فيكون باطلاً^(١).

ونوقيـش هذا الدليل:

بأن المخالفة قد تكون لـشـبهـةـ الدـلـيـلـ بـمـعـنـىـ أنـ الـرـاـوـيـ ظـنـ أـنـ ماـ اـسـتـنـدـ إـلـيـهـ فيـ المـخـالـفـةـ دـلـيـلـ،ـ وـالـوـاقـعـ أـنـ لـيـسـ بـدـلـيـلـ.

وعندئـذـ تكونـ مـخـالـفـتـهـ غـيرـ مـوجـبـةـ لـفـسـقـهـ؛ـ لـوـجـودـ هـذـهـ الشـهـةـ وـفـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ لـاـ تـخـصـصـ الـعـامـ؛ـ لـأـنـ مـاـ اـسـتـنـدـ إـلـيـهـ لـيـسـ بـدـلـيـلـ وـالـذـيـ يـخـصـصـ هـوـ الدـلـيـلـ فـقـطـ^(٢).

وردتـ هـذـهـ المـنـاقـشـةـ:

بـأـنـ الدـلـيـلـ الـذـيـ خـالـفـ مـنـ أـجـلـهـ قـطـعـيـ؛ـ لـأـنـ لـوـ كـانـ ظـنـيـاـ لـبـيـنـهـ؛ـ لـيـنـظـرـ فـيـهـ غـيرـهـ،ـ وـلـتـنـدـفـعـ التـهـمـةـ^(٣).

وـأـجـيـبـ عـنـ ذـلـكـ بـوـجـوهـ:

الوجه الأول: لـوـ كـانـ الدـلـيـلـ قـطـعـيـاـ لـبـيـنـهـ؛ـ دـفـعـاـ لـلـتـهـمـةـ وـلـيـصـبـرـ غـيرـهـ إـلـيـهـ،ـ وـالـتـالـيـ باطلـ؛ـ لـأـنـ لـوـ بـيـنـهـ لـاـشـتـهـرـ كـمـذـهـبـهـ^(٤).

ولـقـائـلـ أـنـ يـقـولـ: لـاـ نـسـلـمـ أـنـ لـوـ كـانـ قـطـعـيـاـ لـبـيـنـهـ؛ـ لـجـواـزـ أـنـ يـظـنـ عـدـمـ الـخـفـاءـ

(١) يـنـظـرـ:ـ (أـصـوـلـ الـفـقـهـ لـلـشـيـخـ أـبـيـ النـورـ زـهـيرـ ٢٦٢/٢)،ـ وـيـنـظـرـ أـيـضاـ:ـ (بـيـانـ الـمـختـصـرـ ٣٣٣/٢،ـ وـرـفـعـ الـحـاجـبـ ٣٤٣/٣).

(٢) يـنـظـرـ:ـ (المـرـاجـعـ السـابـقـةـ).

(٣) يـنـظـرـ:ـ (رـفـعـ الـحـاجـبـ ٣٤٣/٣).

(٤) يـنـظـرـ:ـ (بـيـانـ الـمـختـصـرـ ٣٣٣/٢،ـ وـرـفـعـ الـحـاجـبـ ٣٤٣/٣).

على غيره؛ لأنَّه قطعى فلا يبينه. سلمناه ولكن لا نسلم أنَّ البيان يستلزم الاشتئار؛ إذ هو ليس من الحوادث العظيمة وشهرة مذهبة يجوز أن تكون اتفاقية فلا يستلزم شهرة ^(١) الدليل :

الوجه الثاني: أنه لو كان قطعياً لم يخف على غيره من الصحابة عادة؛ لأن القطعي منحصر في الكتاب والسنة المتواترة والإجماع، ولا يخفي شيء منها^(٢).

قال البابرتى: (وفيه نظر؛ لأنه ينافي قوله ﷺ لمعاذ: "فإن لم تجد؟"^(٣) إذ ليس ذلك مخصوصاً بالظننات لا محالة)^(٤).

الوجه الثالث: لو كان قطعياً لم يجز لصاحب آخر مخالفته؛ إذ القاطع لا يخالف، وتجوز المخالفة هنا بالاتفاق⁽⁵⁾.

قال البايرتي: (وفيه نظر؛ لجواز أن لا يطلع عليه أحد) ^(٦).

الدليل الرابع:

أن الراوي لا يخلو إما أن يكون قد قال ذلك بخبر أو نظر، وبأيّهما كان وجب المصير إليه؛ لأنه إن كان قال ذلك عن دليل من جهة الخبر وجب المصير إليه، وإن كان قال ذلك من جهة النظر فنظره أولى من نظرنا؛ لأنه أعرف بمقاصد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٧).

(١) ينظر: (النقود والرددود للبابرتى ٢٧٠ / ٢).

(٢) ينظر: (بيان المختصر/٣٣٣، ورفع الحاجب/٣٤٣).

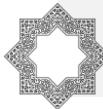
(٣) هذا جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه (كتاب: الأقضية، باب: اجتياز الرأي في القضاء ٣٠٣/٣)، ورقم ٣٥٩٢، والترمذني في سننه (أبواب: الأحكام، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي ٦٠٨/٣)، رقم ١٣٢٨، وقال: (هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل).

^(٤) ينظر: (النقود والدود للباتي)، (٢٧١/٢).

(٥) ينظر: (بيان المختص /٢، ٣٣٣)، ورفع الحاجب /٣، ٣٤٣).

(٦) ينظر: (النقد والدود للبابات، ٢٧١/٢).

(٧) ينظر: (شرح اللمع ١/٣٨٣، والتبيبة ص. ١٥٠).



ونوقيش هذا الدليل:

بأن قوله: إنه يحتمل أن يكون قد صدر عن خبر، والأصل عدمه فلا يجوز أن يحال بالحكم عليه.

وقوله: إن نظره أولى من نظرنا، فيه نظر، بل يجوز أن يكون نظرنا أولى نظره، ولهذا قال ﷺ: (نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه!).^(١)

وأيضاً: إنما يجب المصير إلى قول الصحابي إذا عرفنا المخصوص، فأما إذا لم نعلمه لم يجز؛ لأنّه يجوز أن يكون قد خصه بقياس فاسد وطريق باطل، فلا يجوز ترك الخبر.^(٢)

الدليل الخامس:

قالوا: إذا قبلتم قوله أمرنا رسول الله ﷺ أو نهانا، وغير ذلك من الألفاظ وجب أن تقبلوا قوله فيما يوجب التخصيص.^(٣)

ونوقيش هذا الدليل:

بأن هذه الألفاظ رواية عن النبي ﷺ ونقل عنه، فعلمتنا أنه فهم أمراً أو نهياً من رسول الله ﷺ فقال: أمرنا أو نهانا، وفي مسألتنا قال من قبل نفسه لا بالإسناد إلى رسول الله ﷺ وكان محتملاً، فلم يكن فيه حجة، فلا يخص به العموم.^(٤)

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (كتاب: الإيمان، باب: من بلغ علما ٨٦/١ ح رقم ٢٣٦)، والترمذني في سننه (أبواب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٤/٥ ح رقم ٢٦٥٨)، والحاكم في المستدرك (١٦٢/١)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيفين)، وينظر: (شرح اللمع ٣٨٣/١).

(٢) ينظر: (التبصرة ص ١٥٠).

(٣) ينظر: (شرح اللمع ٣٨٣/١، والتبصرة ص ١٥٠).

(٤) ينظر: (المراجع السابقان).



الدليل السادس:

أن قول الصحابي أقوى من القياس، بدليل أنه يترك له القياس؛ فيجب أن يخص به الظاهر كخبر الواحد.

ولأنه مقدم على القياس، والقياس يخص؛ فبأن يخص خبر الواحد أولى وأحري^(١).

ونوقيش هذا الدليل:

بأن تخصيص العموم بالقياس جائز عند بعض العلماء ، أما عند الجمهور فلا يجوز التخصيص به .

وأن القياس ثبت استناداً على أصل ثابت بكتاب أو سنة فجاز التخصيص به - عند القائلين بذلك- لمعرفتنا للدليل الذي استند عليه، أما قول الصحابي المخالف لعموم الحديث فلا نعرف مستنته؛ لذلك نرده ونعمل بعموم الحديث^(٢).

الدليل السابع:

أن الصحابي أعرف بمقاصد النبي ﷺ وذلك نظراً لمشاهدته، وسماع الشرع منه، واطلاعه على سبب إيراد الحديث فيكون ما يفعله معتبراً، وإذا خالف غيره فإنه يخص به^(٣).

ويمكن مناقشة هذا الدليل:

بأن يقال: سلمنا أن الصحابي أعرف من غيره في ذلك، وقوله مقدم على قول غيره، ولكن هذا إذا لم يتعارض قوله أو فعله مع كلام الشارع، أما إذا تعارض قوله أو فعله مع كلام الشارع فإن كلام الشارع يقدم عليه؛ لأنه هو الحجة التي يجب أن يعمل بمقتضها، أما قول الصحابي فليس بحججة عند الجمهور، حتى الذين قالوا بحجية

(١) ينظر: (العدة لأبي يعلى ٥٨٠/٢، والواضح لابن عقيل ٣٩٨/٣).

(٢) ينظر: (مخالفة الصحابي للحديث ص ٩٥).

(٣) ينظر: (المعتمد ١٧٥/٢، وكشف الأسرار ٦٦/٣، ومخالفه الصحابي للحديث ص ٩١).



قول الصحابي اشترطوا أن لا يخالف قوله كلام الشارع^(١).

الدليل الثامن:

أنه إذا لم يقل الصحابي: هذا من رأيي، وجب أن يحمل على أنه عن توقيف، فيجب اعتباره ويخصص به العموم^(٢).

ونوقيش هذا الدليل:

بأن الصحابي أيضاً إذا لم يقل: إنه عن توقيف وجب أن يحمل على أنه من رأيه، وهذا ليس ببعيد؛ لأن الصحابي يعتقد جواز تخصيص العموم بالقياس^(٣).



(١) ينظر: (مخالفة الصحابي للحديث ص ٩١).

(٢) ينظر: (أحكام الفصول ٢٧٥/١).

(٣) ينظر: (المراجع السابق).



المطلب الثالث

الترجمة

بعد عرض أقوال الأصوليين وأدلةهم فالذى يظهر لي رجحانه في هذه المسألة هو القول الأول القائل بأنه لا يجوز تخصيص العموم بقول الصحابي الراوى؛ وذلك لقوة أدلته، ولأن الصحابي يترك مذهبة وقول نفسه للعموم، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه خص العموم بقول نفسه، وهذا يدل على أن قول الصحابي أضعف من العموم المستفاد من كلام الشارع، ويidel على ذلك: أن ابن عمر -رضي الله عنهما- قد ترك قوله لحديث رافع بن خديج في المخابرة، فقد ورد أن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "كنا نخابر أربعين سنة لا نرى بذلك بأساً، حتى أخبرنا رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة؛ فتركناها بقول رافع" ^(١).

وأيضاً: لأن مقتضى العموم معلوم، وليس في مقابلته إلا حسن الظن بالراوي،
ومعناه: أنه لو لا أنه علم قصد الرسول ﷺ ومراده من العموم لم يخالف،
وهذا وإن كان كذلك إلا أنه مظنون، وككون العموم حجة في جميع ما يشمله العموم
معلوم، ولا يجوز ترك المعلوم بالمحظون^(٢).

بالإضافة إلى أن النص لا يخصص بقول الصحابي إلا إذا كان مرفوعاً، فالنحو لا تخصص باجتهاد أحد؛ لأنها حجة على كل من خالفها^(٣)، ولذلك قال الرازى: (الحق: إنه لا يجوز تخصيص العموم بمذهب الرواوى)^(٤)، وقال الشوكانى: فالحق عدم التخصيص بمذهب الصحابي^(٥).

(١) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (كتاب المزارعة، باب: ذكر الأسانيد المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث... ٤١٢ / ٤ ح رقم ٤٦٣)، وينظر: (العدة لأبي يعلى ٥٨٠ / ٢، والواضح لابن عقيل .). (٣٩٩ / ٣)

(٢) بنظر : (قواطع الأدلة) (١٨٩/١).

^٣) ينظر: (مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي، ص ١٩٩).

(٤) بنظر: (المحصول للرازي، ٣/١٢٦).

^(٥) ينظر: (اشاد الفحول)، (٣٩٧/١).



المطلب الرابع

الاضطراب في موضوع المسألة

اضطرب نظر الأصوليين في موضوع هذه المسألة وهل هو مخصوص بما إذا كان الراوي صحابيا، أم الأمر أعم من ذلك؟

فذهب إمام الحرمين إلى أن موضوع المسألة غير مخصوص بما إذا كان الراوي صحابيا بل أعم من ذلك حيث يشمل الصحابي وغيره، فقد قال: (وكل ما ذكرناه غير مختص بالصحابي فلو روى بعض الأئمة حديثاً وعمله مخالف له، فالامر على ما فصلناه)^(١).

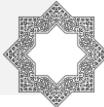
بينما جعل الآمدي وابن الحاجب موضوع المسألة في الصحابي يعمل بخلاف العام سواء كان هو الراوي للعام أم لا، لا في راوي الخبر مطلقاً، قال الآمدي: (مذهب الصحابي إذا كان على خلاف ظاهر العموم، وسواء كان هو الراوي أو لم يكن لا يكون مختصاً للعموم)^(٢)، وقال ابن الحاجب: (الجمهور: إن مذهب الصحابي ليس بمخصوص، ولو كان الراوي)^(٣).

وقصره القرافي على مخالفته الصحابي إذا كان راوياً للعام، حيث قال: (هذه المسألة منقوله هكذا على الإطلاق، والذي أعتقد أنه مخصوص بما إذا كان الراوي صحابياً، شأنه الأخذ عن رسول الله ﷺ فيقول إنه إذا خالف مذهبه ما رواه يدل ذلك منه على أنه اطلع من رسول الله ﷺ على قرائن حالية تدل على تخصيص ذلك العام، وأنه ﷺ أطلق العام لإرادة الخاص وحده، فلذلك كان مذهبها مخالفًا لروايته، أما إذا كان الراوي مالكاً أو غيره من المتأخرین الذي لم يشاهدوا رسول الله ﷺ فلا يتاتى ذلك فيه، ومذهبها ليس دليلاً حتى يخصص به كلام

(١) ينظر: (البرهان ١/١٦٣).

(٢) ينظر: (الإحكام للأمدي ٢/٣٣٣).

(٣) ينظر: (مختصر ابن الحاجب ٢/٨٤٥).



صاحب الشرع، والتخصيص بغير دليل لا يجوز إجماعاً^(١).

وما ذهب إليه إمام الحرمين - وهو أن موضوع المسألة غير مخصوص بما إذا كان الراوي صحابياً بل أعم من ذلك حيث يشمل الصحابي وغيره - هو الأولى بالقبول، وهو ما صححه ابن السبكي في شرحه على الإهاب، وجرى عليه في جمع الجواامع، ورجحه الزركشي في التشنيف، قال ابن السبكي في "الإهاب": (اضطراب النظر في أنه هل صورة هذه المسألة مخصوصة بما إذا كان الراوي صحابياً، أم الأمر أعم من ذلك؟

الذي صح عندي وتحرر أن الأمر أعم من ذلك، ولكن الخلاف في من ليس بصحابي أضعف وأما قول القرافي: "صورة المسألة أن يكون صحابياً، وأما غير الصحابي فلا يخصّ قطعاً"، فليس بجيد، والمعتمد ما قلناه، ويشهد له الدليل الذي ذكر من أنه إنما يخالف لدليل، وإلا انقدحت روايته، فإن هذا يشمل الصحابي وغيره)^(٢).

وقال الزركشي في "التشنيف": (واعلم: أن ما صور به المصنف -أي: ابن السبكي- المسألة هو الصحيح، وبه صرخ إمام الحرمين، لكن شرط كون الراوي من الأئمة ولم يذكر المصنف هذا القيد استغناء بقوله: "مذهب"، وجعل الأمدي وابن الحاجب موضوعها في الصحابي يعمل بخلاف العام سواء كان هو الراوي للعام أم لا، لا في راوي الخبر مطلقاً، وقصره القرافي على مخالفة الصحابي إذا كان راوياً للعام، والأول أول، فإن القائلين بأن مذهب الصحابي حجة يخصّون العموم به على خلاف فيه وإن لم يكن راوياً)^(٣).

ولذلك قال البرماوي في ألفيته:

ولا يخص بمقال الراوي ** ولو من الصحب؛ فذا مساوي^(٤)

(١) ينظر: (شرح تنقية الفصول ص ٢١٩).

(٢) ينظر: (الإهاب) ١٥٣٢/٤.

(٣) ينظر: (تشنيف المسامع ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) ينظر: (الفوائد السننية للبرماوي) ١٨٥/٤.



المبحث الثالث

الآثار الفقهية المترتبة على الخلاف في المسألة

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: حكم زكاة الخيل.

الفرع الثاني: ما يجري فيه الاحتكار.

الفرع الثالث: غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب.

الفرع الرابع: حكم العمري.

الفرع الخامس: حكم إجارة الأرض.

الفرع السادس: حكم تغطية الإناء وربط السقاء.



الفرع الأول

حكم زكاة الخيل

اتفق الفقهاء على أنه لا زكاة في الخيل إذا كانت معدة للخدمة والركوب، أو للجهاد في سبيل الله، واتفقوا أيضاً -ما عدا الظاهرية- على وجوب الزكوة فيها إذا كانت معدة للتجارة^(١)، أما إذا كانت معدة للدر والنسل فقد اختلفوا في وجوب الزكوة فيها على قولين:

القول الأول: لا تجب الزكوة في الخيل مطلقاً. وبه قال جمهور الفقهاء^(٢).

واستدلوا:

بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليس على المسلم في عيده ولا فرسه صدقة)^(٣).

وبما روي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (قد عفوت لكم عن صدقة الخيل، والرقيق)^(٤).

القول الثاني: تجب الزكوة في الخيل. وبه قال أبو حنيفة^(٥).

قال الكاساني: (إِنْ كَانَتْ أَيْ: الْخَيْلُ- تَسَامُ لِلنَّدْرِ وَالنَّسْلِ فَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلَطَةً ذَكُورًا وَإِناثًا، فَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجُبُ الزَّكَاةُ فِيهَا قُولًا وَاحِدًا وَصَاحِبَاهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَدَى مِنْ كُلِّ فَرْسٍ دِينَارًا، إِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَدَى مِنْ كُلِّ مَائِيَّةِ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ).

إِنْ كَانَتْ إِناثًا مُنْفَرِدةً فَفِيهَا رِوَايَاتٌ عَنْ ذَكْرِهِمَا الطَّحاوِيُّ وَإِنْ كَانَتْ ذَكُورًا

(١) ينظر: (بدائع الصنائع ٢/٣٤، وسبل السلام ١/٥١٩).

(٢) ينظر: (المجموع للنووي ٥/٣٣٩، والذخيرة للقرافي ١/٤٦٣، والمغني لابن قدامة ٢/٤٦٣).

(٣) سبق تخرجه.

(٤) سبق تخرجه.

(٥) ينظر: (بدائع الصنائع ٢/٣٤، والمجموع للنووي ٥/٣٣٩).



منفردة ففيها روايتان عنه أيضاً^(١).

واستدل:

بما روي عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (في الخيل السائمة في كل فرس دينار)^(٢).

ونوقيش هذا الحديث:

بأنه ضعيف باتفاق المحدثين، قال الدارقطني: "تفرد به غورك وهو ضعيف جداً، واتفقوا على تضعيفه غورك وهو مجهول"^(٣).

وجه ارتباط الفرع بالمسألة:

فقد ورد في حكم زكاة الخيل حديثان:

الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة)^(٤).

والثاني: حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (قد عفوت لكم عن صدقة الخيل، والرقيق)^(٥).

فالمفهوم من هذين الحديثين والمنصوص عليه أنه لا زكاة في عموم الخيل سواء أكانت معدة للغزو أو غيره، لكن روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- ولم يرو الحديث السابق- تخصيص الخيل في هذا الحديث بما يغزى عليها في سبيل الله فلا تجب فيها الزكاة، فأما غيرها ففيها الزكاة^(٦).

(١) ينظر: (بدائع الصنائع ٢/٣٤).

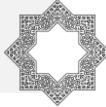
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (كتاب الزكاة، باب: زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ٣/٣٥)، رقم ٢٠١٩، وقال: (تفرد به غورك ، عن جعفر وهو ضعيف جداً ومن دونه ضعفاء).

(٣) ينظر: (المجموع للنووي ٥/٣٣٩).

(٤) سبق تخرجه.

(٥) سبق تخرجه.

(٦) ينظر: (إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٨٥، والبحر المحيط ٤/٥٢٧، والفوائد السننية =



وعليه:

فقد اختلف الفقهاء في حكم زكاة الخيل بناء على اختلافهم في هذه المسألة الأصولية، فمن ذهب إلى أن قول الصحابي لا يخص العموم قال بأن حديث أبي هريرة وحديث علي - رضي الله عنهما - على عمومه، ولا يخص هذا العموم بقول ابن عباس - رضي الله عنهما -، فلا تجب الزكاة في الخيل، وبهذا قال الجمهور.

أما من ذهب إلى أن قول الصحابي يخص العموم قال بعدم وجوب الزكاة في الخيل إذا كانت معدة للغزو علمها أما غيرها ففيها الزكوة. وبهذا قال أبو حنيفة.

قال بدر الدين العيني: (وقال أبو حنيفة: تجب - أي: زكاة الخيل - وقد بينا كيفية الوجوب عنده مع مستنداته، وجوابه عن الأحاديث: أن المراد خيل الغزاة. وقال صاحب "الهداية": وهو المنقول عن زيد بن ثابت. قلت: ذكر أبو زيد الدبوسي في كتاب "الأسرار" فقال: إن زيد بن ثابت رضي الله عنه لما بلغه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أراد: فرس الغازي. قال: ومثل هذا لا يعرف بالرأي، فثبتت أنه مرفوع انتهى. وروى أحمد بن زنجويه في كتاب "الأموال": حدثنا علي بن الحسن، حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاووس، عن أبيه، أنه قال: سألت ابن عباس عن الخيل أفيها صدقة؟ فقال: ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة^(١)).



للبرماوي (١٩١/٤).

(١) ينظر: (شرح سنن أبي داود للعيني ٢٩٥/٦).



الفرع الثاني

ما يجري فيه الاحتكار

الاحتكار هو: اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء، وقيل هو: رصد الأسواق انتظاراً لارتفاع الأثمان، وقيل هو: اشتراء القوت وقت الغلاء، وإمساكه وبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق^(١).

وقد اتفق الفقهاء على أن الاحتكار بالقيود التي اعتبرها كل منهم محظوظ، لما فيه من الإضرار بالناس، والتضييق عليهم^(٢).

واختلفوا فيما يجري فيه الاحتكار على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا احتكار إلا في القوت خاصة. وبه قال أبو حنيفة، ومحمد، والشافعية، والحنابلة^(٣).

القول الثاني: أن الاحتكار يجري في كل ما يحتاجه الناس، ويضررون من حبسه، من قوت وإدام ولباس وغير ذلك. وهذا ما ذهب إليه المالكية، وأبو يوسف من الحنفية^(٤).

القول الثالث: لا احتكار إلا في القوت والثياب خاصة. وهذا قول محمد بن الحسن^(٥).

وجه ارتباط الفرع بالمسألة:

أنه ورد في منع الاحتكار قول النبي ﷺ: (لا يحتكر إلا خاطئ)، وهو عام

(١) ينظر: (بدائع الصنائع ١٢٩/٥، والمجموع شرح المذهب ٤٤/١٣، والموسوعة الفقهية الكويتية ٩٠/٢).

(٢) ينظر: (الموسوعة الفقهية الكويتية ٩٠/٢).

(٣) ينظر: (بدائع الصنائع ١٢٩/٥، والمغني لابن قدامة ١٦٧/٤، وشرح صحيح مسلم لل النووي ٤٣/١١، والمجموع شرح المذهب ٤٦/١٣، والموسوعة الفقهية الكويتية ٩٢/٢).

(٤) ينظر: (معالم السنن للخطابي ١١٦/٣، وبدائع الصنائع ١٢٩/٥، والموسوعة الفقهية الكويتية ٩٢/٢).

(٥) ينظر: (الموسوعة الفقهية الكويتية ٩٢/٢).



يشمل الاحتکار في الأقوات وغيرها، لكن راوي الحديث وهو معمر بن عبد الله كان يحتكر الزيت^(١)، فقد ورد في صحيح مسلم: "فقيل لسعید ابن المسیب: فإنك تحترک؟ قال سعید: إن معمرا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر"^(٢).

فمن ذهب إلى أن قول الصحابي ومذهبه لا يخص العموم قال بأن الاحتکار ممنوع في الأقوات وغيرها وهم أصحاب القول الثاني.

أما من ذهب إلى أن قول الصحابي يخص العموم قال بأن الاحتکار لا يجري إلا في الأقوات وهم أصحاب القول الأول.

قال البرماوي: (وقد خصص الشافعي تحريم الاحتکار بالأقوات، كأنه ذهب إلى أن مذهب الصحابي أو الراوي يخص به، فيخرج له بذلك قول آخر في المسألة.

وقد يقال: لا يلزم أن ذلك لأجل حمل الراوي، بل لأنه استنبط من النص معنى خصصه، وذلك المعنى هو شدة الإضرار في قوام الأنفس غالباً، وغايتها أنه عضد ذلك بفعل الراوي)^(٣).



(١) ينظر: (الفوائد السننية للرمـاوي ٤/١٨٨)، والتحـیر شـرح التـحـیر ٦/٢٦٨١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب: المساقاة، باب: تحريم الاحتکار في الأقوات ٣/١٢٢٧) ح رقم ١٦٥.

(٣) ينظر: (الفوائد السننية للرمـاوي ٤/١٨٨).



الفرع الثالث

غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب

اختلف الفقهاء في الإناء الذي ولغ فيه الكلب هل يغسل سبع مرات أم ثلاثة مرات على قولين:

القول الأول: إذا ولغ الكلب في الإناء فإنه يغسل سبع مرات. وهذا هو قول جمهور الفقهاء^(١).

واستدلوا:

بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعاً إحداها بالتراب)، فقد علق النبي صلى الله عليه وسلم طهارة الإناء على الغسل سبع مرات، فدل على أن طهارته لا تحصل بما دون ذلك^(٢).

القول الثاني: إذا ولغ الكلب في الإناء فإنه يغسل ثلاثة مرات. وهذا هو قول الحنفية^(٣).

واستدلوا:

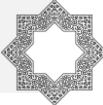
بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (في الكلب يلغ في الإناء أنه يغسل ثلاثة أو خمساً أو سبعاً)^(٤)، فخيره النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل بين الثلاث

(١) ينظر: (الحاوي الكبير للماوردي ٣٠٦/١، والمجموع شرح المذهب ٥٨٠/٢، والمغني لابن قدامة ٣٩/١، ومواهب الجليل ١٧٥/١).

(٢) ينظر: (المجموع للنووي ٥٨٠/٢، والمغني لابن قدامة ٤٠/١).

(٣) ينظر: (بدائع الصنائع ٨٧/١، وتبيين الحقائق ٣٢/١).

(٤) أخرجه البهقي في سننه (كتاب الطهارة، باب: غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات ٣٦٥ ح رقم ١١٤١) عن عبد الوهاب بن الصحاح، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، وقال: (وهذا ضعيف بمرة، عبد الوهاب بن الصحاح مترونوك وإسماعيل بن عياش لا يحتج به خاصة إذا روى عن أهل الحجاز)، والدارقطني في سننه (كتاب الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء ١٠٨/١٩٣)، وقال: (تفرد به عبد الوهاب، عن إسماعيل وهو مترونوك الحديث).



والخمس والسبع، ولو كان السبع واجباً لما خيره^(١).

ونوقيش هذا الدليل:

بأن هذا الحديث ضعيف باتفاق الحفاظ؛ لأن راويه عبد الوهاب مجمع على ضعفه وتركه، قال الإمام العقيلي والدارقطني: "هو مترونك الحديث"^(٢).

وجه ارتباط الفرع بالمسألة:

أنه قد ورد في غسل الإناء من ولوغ الكلب قول النبي ﷺ: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً إدحاهن بالتراب)، وثبتت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يكتفي بالثلاث في غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب.

فمن ذهب إلى أن قول الصحابي ومذهبة لا يخصص العموم قال بغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبعاً؛ عملاً بالعموم الوارد في الحديث.

جاء في المجموع: (إإن قال قائل منهم: حديثكم رواه أبو هريرة وقد أفتى بغضله ثلاثة؟

فالجواب من وجهين:

أحسنهما: أن هذا ليس بثابت عنه، فلا يقبل دعوى من نسبه إليه بل قد نقل ابن المنذر عنه وجوب الغسل سبعاً ...

الجواب الثاني: أن عمل الراوي وفتواه بخلاف حديث رواه ليس بقادح في صحته ولا مانع من الاحتجاج به عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين والأصوليين^(٣).

ومن ذهب إلى أن قول الصحابي ومذهبة لا يخصص العموم قال بغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب ثلاثة؛ لأن أبو هريرة فعل ذلك وهو راوي الحديث^(٤).

(١) ينظر: (تبين الحقائق ٣٢/١).

(٢) ينظر: (المجموع للنووي ٥٨١/٢).

(٣) ينظر: (المرجع السابق).

(٤) ينظر: (نهاية الوصول ١٧٣٤/٥، وبيان المختصر ٢٣١/٢، والإهراج ١٥٢٧/٤، والفوائد السننية



قال الزيلعي: (ولنا: ما رواه الطحاوي بإسناده عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنه يغسل من ولوغ الكلب ثلاث مرات» وهو الراوي لاشتراط السبع، وعندنا إذا عمل الراوي بخلاف ما روى أو أفتى لا تبقى روايته حجة؛ لأنه لا يحل له أن يسمع من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئاً فيعمل أو يفتى بخلافه إذ تسقط به عدالته فدل على نسخه، وهو الظاهر؛ لأن هذا كان في الابتداء حين كان يشدد في أمر الكلاب، ويأمر بقتلها قلعاً لهم عن مخالفتها^(١)).





الفرع الرابع

حكم العمرى

العمرى: هي لفظ مشتق من العمر، وهي: تملك المنافع أو إباحتها مدة العمر،
فيقول: أعمرتك هذه الدار حياتك، أو جعلتها لك عمرك، أو عمرى^(١).

والعمرى لها ثلاثة صور:

الصورة الأولى: أن يقول: أعمرتك هذه الدار، فإذا مت فهي لورثتك، أو لعقبك،
فهذه الصورة تصح بلا خلاف، وتكون هبة صحيحة، ويملك بهذا اللفظ رقبة الدار؛
وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: (من أعمر عمرى فهي للذى أعمراها حياً وميتاً)^(٢).

الصورة الثانية: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لها سواه،
فهي هبة صحيحة - كالصورة الأولى - ولا ترجع إلى المعاشر، وبهذا قال الإمام مالك وأحد
قولي الإمام الشافعى، وإحدى الروايتين عند الإمام أحمد^(٣); لما روى: (أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالعمرى لمن وهبته له)^(٤)، ولأن الأملاك المستقرة كلها مقدرة بحياة
المالك، وتنتقل إلى الورثة، فلم يكن تقديره بحياته منافياً لحكم الإمام^(٥).

وذهب الإمام الشافعى في قول آخر، والإمام أحمد في الرواية الثانية إلى أنها ترجع
بعد موته إلى المعاشر؛ لما روى جابر رضي الله عنه أنه قال: (إنما العمرى التي أجازها رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يقول: هي لك ولعقبك، فاما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى

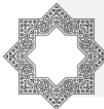
(١) ينظر: (أحكام الأحكام ١٥٧/٢، والكافى في فقه الإمام أحمد ٢٦٤/٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب: الهبات، باب: العمرى ١٢٤٦/٣ ح رقم ١٦٢٥)، وينظر: (شرح
النبوى على صحيح مسلم ١١/١١، والمغنى لابن قدامة ٦٩/٦، والكافى في فقه الإمام أحمد ٢٦٤/٢).

(٣) ينظر: (شرح النبوى على صحيح مسلم ١١/١١، والمغنى لابن قدامة ٦٩/٦، والكافى في فقه الإمام
أحمد ٢٦٤/٢، ونبيل الأوطار ١٩/٦).

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه (كتاب: الهبة، باب: ما قيل في العمرى والرقبي ١٦٥/٣ ح رقم ٢٦٢٥).

(٥) ينظر: (الكافى في فقه الإمام أحمد ٢٦٤/٢).



(١) صاحبها.

الصورة الثالثة: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مت عادت إلى إن كنت حيا، أو إلى ورثي إن كنت ميتا، فمذهب أبي حنيفة، والأصح عند الشافعية، وإحدى الروايتين عند الإمام أحمد: أن العمري صحيحة وهي لازمة ولا تعود إلى الأول^(٢)؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: (من أعم عمرى فهى للذى أعمراها حيا وميتا)^(٣).

وذهب الإمام أحمد في الرواية الثانية إلى أنها ترجع إلى المعمر؛ لخبر جابر رضي الله عنه^(٤).

وجه ارتباط الفرع بالمسألة:

أنه قد ورد في العمري أحاديث منها: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (العمري ميراث لأهله)^(٥)، وفي لفظ: (العمري من وهبت له)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (من أعم عمرى فهى للذى أعمراها حيا وميتا).

فعموم هذه الأحاديث تدل على مشروعية العمري في جميع الصور التي ذكرناها سابقا، ولذلك قال النووي: (والأصح الصحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكتها ملكا تماما يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات)^(٦).

ومن رجح هذا من الفقهاء ذهب إلى أن العموم الثابت في هذه الأحاديث لا يخصص بما قاله جابر بن عبد الله رضي الله عنه: (إنما العمري التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول: هي لك ولعقبك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى

(١) ينظر: (الكافي في فقه الإمام أحمد ٢/٢٦٤، ونيل الأوطار ٦/١٩).

(٢) ينظر: (شرح النووي على صحيح مسلم ١١/٧٠، والمغني لابن قدامة ٦٩/٦، والكافي في فقه الإمام أحمد ٢/٢٦٤، ونيل الأوطار ٦/١٩).

(٣) ينظر: (الكافي في فقه الإمام أحمد ٢/٢٦٤).

(٤) ينظر: (المغني لابن قدامة ٦٩/٦، والكافي في فقه الإمام أحمد ٢/٢٦٤، ونيل الأوطار ٦/١٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الهبات، باب: العمري ٣/١٤٨ ح رقم ١٦٢٥).

(٦) ينظر: (شرح النووي على صحيح مسلم ١١/٧٠).



صاحبها): لأنه من قبيل التخصيص بمذهب الصحابي وهو لا يجوز^(١).

قال ابن حجر الهيتمي: (وكأنهم إنما لم يأخذوا بقول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إنما العمري التي أجاز رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقول: هي لك ولعقبك فإذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجم إلى صاحبها؛ لأنه قاله بحسب اجتهاده)^(٢).

(١) ينظر: (معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية ٣١/٧٠).

(٢) ينظر: (تحفة المحتاج ٦/٣٠).



الفرع الخامس

حكم إجارة الأرض

اختلف الفقهاء في جواز إجارة الأرض على قولين:

القول الأول: لا تجوز إجارة الأرض مطلقاً لا بجزء من الثمر والطعام ولا بذهب ولا بفضة ولا بغير ذلك، وبه قال طاوس، والحسن البصري، واختاره الظاهري^(١).

واستدلوا:

بما روي عن رافع بن خديج: (أن النبي ﷺ نهى عن كراء المزارع)^(٢).

القول الثاني: تجوز إجارة الأرض، وبه قال جمهور الفقهاء^(٣).

واستدلوا:

بأن رافع بن خديج وهو الراوي للنبي عن إجارة الأرض هو الذي أخبر بأن النبي مقصور على غير الذهب والورق^(٤)، فقد ورد عن حنبلة بن قيس أنه سأله رافع بن

(١) ينظر: (شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٨/١٠ ، والمحلى بالأثار ١٣/٧ ، والمغني لابن قدامة ٣١٨/٥ ، ونيل الأوطار ٣٢٥/٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب: الإجارة، باب: إذا استأجر أرضا فمات أحدهما ٩٤/٣ ح رقم ٢٢٨٦)، وينظر: (المغني لابن قدامة ٣١٨/٥).

(٣) وإن كان جمهور الفقهاء قد اختلفوا فيما بينهم في الأشياء التي يجوز إجارة الأرض بها على أقوال: فذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى جواز إجارتها بالذهب والفضة وبالطعام والثياب وسائر الأشياء سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره، ولكن لا تجوز إجارتها بجزء ما يخرج منها كالثلث والربع. وذهب مالك إلى جواز إجارتها بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام.

وذهب أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية والمحققون من الشافعية إلى جواز إجارتها بالذهب والفضة وبالثلث والربع وغيرهما. ينظر: (المغني لابن قدامة ٣١٨/٥ ، ونيل المنتقى شرح الموطأ ١٤٢/٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٩٨/١٠ ، وبدائع الصنائع ١٨٢/٤ ، ونيل الأوطار ٣٢٥/٥).

(٤) ينظر: (المنتقى شرح الموطأ ١٤٢/٥).



خديج عن كراء الأرض، فقال: (نَبِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن كراء الأرض، قال:
فقلت: بالذهب والفضة؟ قال: إنما نهى عنها ببعض ما يخرج منها، أما بالذهب والفضة
فلا بأس^(١).

ولأنها عين يمكن استيفاء المنفعة المباحة منها مع بقائها، فجازت إجرتها بالأثمان
ونحوها، كالدور والحكم في العروض كالحكم في الأثمان^(٢).

وجه ارتباط الفرع بالمسألة:

أنه قد ورد في إجارة الأرض ما روي عن رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أن النبي
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن كراء المزارع)، وثبتت عن رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وهو روای الحيث السابق -
أن النبي مقصور على غير الذهب والورق، فقد ورد عن حنظلة بن قيس أنه سأله
رافع بن خديج عن كراء الأرض، فقال: (نَبِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن كراء الأرض،
قال: فقلت: بالذهب والفضة؟ قال: إنما نهى عنها ببعض ما يخرج منها، أما بالذهب
والفضة فلا بأس).

فمن ذهب إلى أن قول الصحابي ومذهبه لا يخص العموم قال بأنه لا يجوز
كراء الأرض مطلقاً، ومن ذهب إلى أن قول الصحابي يخص العموم قال بجواز كراء
الأرض.

قال ابن رشد: (وعمدة من لم يجز كراءها بحال: ما رواه مالك بسنده عن رافع بن
خديج: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن كراء المزارع»، قالوا: وهذا عام، وهؤلاء لم
يلتفتوا إلى ما روى مالك من تخصيص الراوي له حين روى عنه، قال حنظلة: فسألت
رافع بن خديج، عن كراءها بالذهب والورق، فقال: لا بأس به. وروي هذا عن رافع عن
ابن عمر، وأخذ بعمومه، وكان ابن عمر يكري أرضه فترك ذلك، وهذا بناء على رأي من
يرى أنه لا يخص العموم بقول الراوي^(٣).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (كتاب: كراء الأرض، باب: ما جاء في كراء الأرض ٧١١/٢)، وأحمد في مسنده (٤٩٦/٢٨) ح رقم ٤٢٢٥٨.

(٢) ينظر: (المغني لابن قدامة ٥/٣١٨).

(٣) ينظر: (بداية المجتهد ٤/٦).



الفرع السادس

حكم تغطية الإناء وربط السقاء

فقد نص الفقهاء على مشروعية تغطية الأواني وربط الأسقية واستحباب ذلك^(١); واستدلوا بعدة أحاديث، منها: ما روي عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أُولَئِكَ سَقاَءُكُمْ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ، وَخَمْرَ إِنَاءَكُمْ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ وَلَوْ أَنْ تَعْرَضُ عَلَيْهِ عَوْدًا)^(٢)، وما رواه الإمام مسلم أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (غَطُوا إِنَاءَكُمْ وَأَوْكُوا السَّقاَءَ، فَإِنْ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَتَرَكُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمْرُ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَطَاءً، أَوْ سَقاَءَ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ)^(٣).

وجه ارتباط الفرع بالمسألة:

أن عموم الأحاديث السابقة تدل على استحباب تغطية الإناء وإيكاء السقاء في جميع الأوقات بالليل أو المellar، لكن ورد عن أبي حميد الساعدي أنه قال: أتيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقدح لبن من النقيع ليس مخمرا، فقال: «ألا خَمَرَتْهُ وَلَوْ تَعْرَضَ عَلَيْهِ عَوْدًا»، ثم خصص أبو حميد - وهو الراوي - الأمر في الحديث بكونه ليلا حيث قال: «إنما أمر بالأسقية أن توكل ليلا، وبالأبواب أن تغلق ليلا».

وعليه فمن ذهب إلى أن قول الصحابي يخصص العموم قصر الحكم وهو استحباب تغطية الإناء وإيكاء السقاء على الليل.

ومن ذهب إلى أن قول الصحابي الراوي لا يخصص العموم قال يستحب تغطية الإناء وإيكاء السقاء في جميع الأوقات.

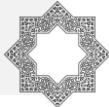
قال النووي: (لا يجوز تخصيص العموم بمذهب الراوي عند الشافعي والأكثرين،

(١) ينظر: (المنتقى شرح الموطأ ٧/٢٤١، وشرح صحيح مسلم للنووي ١٣/١٨٢، وفيض القدير ٤/٤٤)، ونيل الأوطار ٢/٤١٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجندوه ٤/١٢٣ ح رقم ٣٢٨٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب: الأشربة، باب: الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء.. ٣/١٥٩٦ ح رقم ٢٠١٤).

^(١) والأمر بتغطية الإناء عام، فلا يقبل تخصيصه بمذهب الرواى بل يتمسك بالعموم.



A decorative horizontal flourish consisting of symmetrical scrollwork and a central floral or star-like motif.

(١) ينظر: (شرح صحيح مسلم للنووي ١٣/١٨٣).

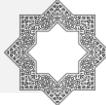


الخاتمة

أسئل الله حسنه

بعد هذه الجولة العلمية الأصولية الماتعة في كتب أصول الفقه وغيره من العلوم، يحسن أن أذكر خاتمة لهذا البحث أعرض فيها أهم ما توصلت إليه من نتائجه، وهي كالتالي:

- أن التخصيص عند الحنفية يختلف تعريفه عن التخصيص عند الجمهور.
- قول الصحابي: هو ما نقل إلينا وثبت لدينا عن أحد أصحاب رسول الله ﷺ من فتوى أو قضاء في حادثة شرعية لم يرد فيها نص من كتاب أو سنة ولم يحصل عليها إجماع.
- المقصود بالتخصيص بقول الصحابي: أن يرد حديث بلفظ العموم، ثم يثبت عن أحد الصحابة أنه قال -في بعض أفراده- بخلاف هذا العموم، أو لم يعمل بهذا العموم بل عمل بخلاف بعض أفراده، فهل يكون ذلك مختصاً للعموم الذي ورد في الحديث أو لا يكون مختصاً ويبقى الحديث على عمومه؟
- يُقسم كلام الأصوليين في مسألة التخصيص بقول الصحابي إلى قسمين؛ لأن الصحابي إما أن يكون هو الذي روى الحديث أو لا.
- اختلفت طريقة الأصوليين في تناول القسم الأول -وهو إذا لم يكن الصحابي هو الراوي للحديث- فمهم من أطلق الكلام فيها دون تفصيل، ومنهم من فصل بين ما إذا انتشر قول الصحابي ولم يعرف له مخالف أو إذا لم ينتشر، والقول بالتفصيل هو الأولى بالقبول.
- اختلف الأصوليون في جواز تخصيص العموم بقول الصحابي الراوي للحديث على ستة أقوال، والراجح هو عدم جواز تخصيص العموم بقوله.
- يرجع الخلاف بين الأصوليين في هذه المسألة إلى خلافهم في مسألة أصولية أخرى، وهي حجية قول الصحابي.



- اضطرب نظر الأصوليين في موضوع هذه المسألة وهل هو مخصوص بما إذا كان الراوي صحابيًّا، أم الأمر أعم من ذلك؟ والراجح: أن موضوع المسألة غير مخصوص بما إذا كان الراوي صحابيًّا بل أعم من ذلك حيث يشمل الصحابي وغيره.

- ترتبت آثار فقهية كثيرة على خلاف الأصوليين في التخصيص بقول الصحابي.
وختاماً:

هذا ما وفقني الله إليه في هذا البحث المتواضع، والله أعلم أن ينفعني بهذا العمل
 وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وصلي الله عليه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم.

والحمد لله رب العالمين





مراجع البحث

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً : كتب الحديث الشريف وعلومه :

- ١- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد - ط. مطبعة السنة المحمدية.
- ٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي - تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي - ط. دار طيبة.
- ٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبدالبر القرطبي - تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى، و محمد عبد الكبير البكري - ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب - سنة (١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م).
- ٤- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المعروف بـ (صحيح الإمام البخاري) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر - ط. دار طوق النجاة، بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢ هـ).
- ٥- سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ، الصنعاني - ط. دار الحديث، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٦- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث البستاني - تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد - ط. المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.
- ٧- سنن الترمذى المسمى بـ (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة - تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض - ط. مطبعة مصطفى البابى الحلبي، مصر- الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).
- ٨- سنن الدارقطنی للحافظ الكبير علي بن عمر الدارقطنی- تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وأخرون- ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).
- ٩- السنن الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البهقي - تحقيق: محمد عبد القادر عطا - ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان- الطبعة الثالثة، سنة (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).
- ١٠- السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي - ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).
- ١١- شرح التبصرة والتذكرة (الفية العراقي) لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي -



- تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل - ط. دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان -
الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- ١٢ - شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال - تحقيق: أبو تميم
ياسر بن إبراهيم - ط. مكتبة الرشد ، السعودية، الرياض - الطبعة: الثانية، سنة (١٤٢٣ هـ -
٢٠٠٣ م).
- ١٣ - صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري - تحقيق:
محمد فؤاد عبد الباقي- ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- ١٤ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ، تأليف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن
السخاوي - تحقيق: علي حسين علي - ط. مكتبة السنة، مصر- الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٤ هـ -
٢٠٠٣ م).
- ١٥ - فيض القدير شرح الجامع الصغير لزين الدين محمد المدعو بعد الرؤوف بن تاج العارفين بن
علي بن زين العابدين المناوي القاهري - ط. المكتبة التجارية الكبرى، مصر - الطبعة: الأولى، سنة
(١٣٥٦ هـ).
- ١٦ - المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحكم النيسابوري - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا
- ط. دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الأولى، سنة (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).
- ١٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل- تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون - ط.مؤسسة الرسالة، بيروت،
لبنان - الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).
- ١٨ - معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب
البستي المعروف بالخطابي - ط. المطبعة العلمية، حلب- الطبعة: الأولى، سنة (١٣٥١ هـ -
١٩٣٢ م).
- ١٩ - معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لأبي عمرو تقي الدين عثمان بن عبد
الرحمن المعروف بابن الصلاح - تحقيق نور الدين عتر- ط. دار الفكر، سوريا، دار الفكر
المعاصر، بيروت، سنة (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ٢٠ - المنتقى شرح موطأ مالك للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي - ط. مطبعة السعادة -
الطبعة: الأولى، سنة (١٣٣٢ هـ).
- ٢١ - المنهج شرح صحيح مسلم بن الحاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي - ط. دار
إحياء التراث العربي، بيروت - الطبعة: الثانية، سنة (١٣٩٢ هـ).



٢٢- موطأ الإمام مالك - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، سنة (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م).

٢٣- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشيخ الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني - تحقيق: عصام الدين الصباطي - ط. دار الحديث، مصر- الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م).

ثالثاً: كتب أصول الفقه :

٢٤- الإهراج في شرح المهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي - تحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي، والدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري - ط. دار البحث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٥- إتحاف الأنام بتخصيص العام للأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم الحفناوي، ط. دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).

٢٦- أثر الأدلة المختلفة فيها في الفقه الإسلامي للدكتور/ مصطفى ديب البغا - ط. دار الإمام البخاري، دمشق.

٢٧- إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للحافظ العلائي خليل بن كيكلي - تحقيق: محمد سليمان الأشقر - ط. جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت- الطبعة: الأولى، سنة (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

٢٨- إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الbagi - تحقيق: عبدالمجيد تركي - ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت - الطبعة الثانية، سنة (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).

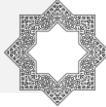
٢٩- الإحکام في أصول الأحكام لسیف الدین أبي الحسن علی بن محمد الأمدی - تحقيق: عبد الرزاق عفیفی - ط. المکتب الإسلامي، بيروت، دمشق- لبنان.

٣٠- الإشارة في معرفة الأصول لأبي الوليد الbagi - ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).

٣١- أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي - ط. دار المعرفة ، بيروت.

٣٢- أصول فقه الإمام مالك (أدلة النقلية) لعبدالرحمن بن عبدالله الشعلان - ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة: الأولى ، سنة (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م).

٣٣- أصول الفقه للدكتور/ محمد ذكريا البرديسي - ط. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - الطبعة الثانية.



- ٣٤- أصول الفقه للشيخ محمد أبي النور زهير - ط. دار البصائر- الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- ٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي - ط. دار الكتبى ، الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).
- ٣٦- بدیع النّظام (نهاية الوصول إلى علم الأصول) لمظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي - تحقيق: سعد بن غریر بن مهدي السلمي، ط. جامعة أم القرى ، سنة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ٣٧- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجوني - تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة - ط. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى ، سنة (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- ٣٨- بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني - تحقيق: الدكتور/محمد مظہر بقا - ط. مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ٣٩- التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي - تحقيق: الدكتور/محمد حسن هيتو - ط. دار الفكر، دمشق- الطبعة: الأولى، سنة (١٤٠٣ هـ).
- ٤٠- التحبير شرح التحریر في أصول الفقه للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الجنبي - تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن الجبرين، والدكتور/ عوض القرني، والدكتور/أحمد السراح - ط. مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ٤١- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول في أصول الفقه للشيخ أبي ذكري يحيى بن موسى الرهوني - تحقيق: محمد حسن حسن الشافعي- ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
- ٤٢- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي - تحقيق: الدكتور/ عبدالله ربيع، والدكتور/ سيد عبدالعزيز- ط. مؤسسة قرطبة - الطبعة: الثانية، سنة (٢٠٠٦ م).
- ٤٣- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول لكمال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن إمام الكاملية، تحقيق: الدكتور/ عبدالفتاح أحمد قطب الدخميسي، ط. مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- ٤٤- جمع الجوامع في أصول الفقه لقاضي القضاة تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي - تعليق:



عبدالمنعم خليل إبراهيم- ط. دار الكتب العلمية ، لبنان - الطبعة: الثانية ، سنة (١٤٢٤- هـ ٢٠٠٢ م).

٤٤- رفع الحاجب عن مختصر بن الحاجب لتابع الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافى السبكي - تحقيق: الشيخ/ على محمد مغوض، والشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود - ط. عالم الكتب، بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٩٩- هـ ١٩٩٩ م).

٤٥- الردود والنقوذ شرح مختصر ابن الحاجب لمحمد بن محمود بن أحمد البابرتى الحنفى، تحقيق/ ضيف الله بن صالح بن عون العمري، ط. مكتبة الرشد - الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، سنة (١٤٦٦- هـ ٢٠٠٥ م).

٤٦- رفع النقاب عن تنقیح الشهاب لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي - تحقيق: الدكتور/ عبدالرحمن بن عبد الله الجبرين ، ط. مكتبة الرشد - الرياض- السعودية ، الطبعة: الأولى ، سنة (١٤٢٥- هـ ٢٠٠٤ م).

٤٧- سلامل الذهب ليدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى - تحقيق: محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي - الطبعة: الثانية ، سنة (١٤٢٣- هـ ٢٠٠٢ م).

٤٨- شرح تنقیح الفصول في اختصار المحصل في الأصول للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد- ط. شركة الطباعة الفنية المتحدة- الطبعة: الأولى، سنة (١٣٩٣- هـ ١٩٧٣ م).

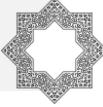
٤٩- شرح اللمع لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي - تحقيق: عبدالمجيد تركى - ط. دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان ، الطبعة: الأولى، سنة (١٤٠٨- هـ ١٩٨٨ م).

٥٠- العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي - تحقيق: الدكتور/ أحمد بن علي بن سير المباركي - بدون ناشر- الطبعة: الثانية، سنة (١٤١٠ هـ - ١٩٩٩ م).

٥١- الغيث الهاام شرح جمع الجوامع لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي - تحقيق: محمد تامر حجازي - ط. دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٥- هـ ٢٠٠٤ م).

٥٢- فصول البدائع في أصول الشرائع لمحمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري - تحقيق: محمد حسن إسماعيل - ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٧- هـ ٢٠٠٦ م).

٥٣- قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني - تحقيق: محمد



حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي - ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان - الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨-١٩٩٩ م).

٥٥- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٦- المحسول في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي - تحقيق: الدكتور/طه جابر فياض العلواني - ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان - الطبعة: الثالثة، سنة (١٤١٨-١٩٩٧ م).

٥٧- مخالفة الصحابي للحديث الشريف للدكتور/ عبد الكريم النملة، بحث منشور بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، سنة (١٤١٦ هـ).

٥٨- مختصر مبتدئ السؤل والأمل في علي الأصول والجدل للعلامة جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب - تحقيق: الدكتور/ نزيه حماد - ط. دار ابن حزم، بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٧-٢٠٠٦ م).

٥٩- مذكرة في أصول الفقه للشيخ محمد الأمين بن محمد الشنقيطي - ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - الطبعة: الخامسة، سنة (٢٠٠١ م).

٦٠- المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالى - تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافى - ط. دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٣-١٩٩٣ م).

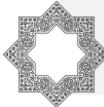
٦١- المسودة في أصول الفقه، تتابع على تأليفه آل تيمية، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، ط. دار الكتاب العربي.

٦٢- المعتمد لأبي الحسن البصري - تحقيق: خليل الميس - ط. دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٠٣ هـ).

٦٣- معلمة زايد لقواعد الفقهية والأصولية - ط. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٣٤-٢٠١٣ م).

٦٤- مقدمة في أصول الفقه لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بابن القصار المالكي - تحقيق: الدكتور/ مصطفى مخدوم - ط. دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض ، السعودية - الطبعة: الأولى ، سنة (١٤٢٠-١٩٩٩ م).

٦٥- المنخول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالى - تحقيق: الدكتور/ محمد حسن هيتو - ط. دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان - الطبعة: الثالثة، سنة (١٤١٩-١٩٩٨ م).



- ٦٦- منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي ناصر الدين البيضاوي - اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى - ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى، بدون تاريخ.
- ٦٧- المذهب في علم أصول الفقه المقارن للدكتور/ عبد الكريم بن علي بن محمد النملة - ط. مكتبة الرشد، الرياض ، الطبعة: الأولى، سنة (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
- ٦٨- ميزان الأصول في نتائج العقول لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندى - تحقيق: الدكتور/ محمد زكي عبدالبر - الطبعة: الأولى، سنة (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
- ٦٩- نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي - تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف ، د. سعد بن سالم السويف، ط. المكتبة التجارية بمكة المكرمة - الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

رابعاً : كتب الفقه :

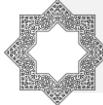
- ١- الأُم للإمام الشافعي - ط. دار المعرفة، بيروت، سنة (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- ٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي - ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - الطبعة: الثانية، سنة (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ٣- بداية المجتهد ونهاية المقتضى لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد - ط. دار الحديث، القاهرة ، سنة (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
- ٤- تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق ومعه حاشية الشَّلَّي لفخر الدين الزيلعي الحنفي - ط. المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق، القاهرة - الطبعة: الأولى، سنة (١٣١٣ هـ).
- ٥- تحفة المحتاج في شرح منهاج لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي- ط. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، سنة (١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م).
- ٦- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي - تحقيق: الشيخ/ على محمد معوض، والشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود - ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
- ٧- الكافي في فقه الإمام أحمد بأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي - ط. دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).
- ٨- المدونة للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبغي - ط. دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).



- ٩- المحتوى بالآثار لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - ط. دار الفكر، بيروت ، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٠- المجموع شرح المذهب لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي - ط. دار الفكر.
- ١١- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - ط. مكتبة القاهرة ، سنة (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
- ١٢- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطراطليسي المغربي، المعروف بالخطاب المالكي - ط. دار الفكر، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ١٣- الموسوعة الفقهية الكويتية ، صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت - الطبعة: (من سنة ١٤٢٧هـ - ١٤٤٠هـ) ، الأجزاء ١: ٢٣ ، ٢: ٢٣ ، الطبعة الثانية، دار السلاسل ، الكويت - والأجزاء ٢٤ : ٣٨ ، الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر - والأجزاء ٤٥: ٣٩ ، الطبعة الثانية، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية.

خامساً: كتب اللغة :

- ١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابى - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- ط. دار العلم للملايين ، بيروت - الطبعة: الرابعة ، سنة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٢- لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على بن منظور الانصاري - ط. دار صادر، بيروت - الطبعة: الثالثة، سنة (١٤١٤هـ).
- ٣- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية - ط. مكتبة الشروق الدولية - الطبعة: الرابعة، سنة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

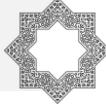


Sources and references

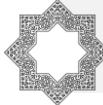
First: the Holy Qur'an.

Second: The Books of the Noble Hadith and its Sciences:

- 1- Ruling on Rulings Explanation of Umdat al-Ahkam by Ibn Daqiq al-Eid - i. Muhammadan Sunnah Press.
- 2- Training the narrator in explaining Taqreeb Al-Nawawi by Abdul Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyuti - Investigation: Abu Qutaiba Nazar Muhammad Al-Faryabi - i. Dar Taiba.
- 3- Preface to what is in Al-Muwatta' of meanings and chains of transmission by Abu Omar Youssef bin Abdullah bin Abdul Barr Al-Qurtubi - investigation: Mustafa bin Ahmed Al-Alawi, and Muhammad Abdul-Kabir Al-Bakri - i. Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Morocco - year (1387 AH - 1967 AD).
- 4- Al-Masnad Al-Sahih Al-Masnad Al-Sahih Al-Masnad Al-Sahih Al-Masnad Al-Sahih Al-Bukhari from the matters of the Messenger of Allah, peace be upon him, his Sunnah and his days, known as (Sahih Al-Imam Al-Bukhari) by Imam Abi Abdallah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari - cared for by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasir - i. Dar Touq Al-Najat, Beirut, Lebanon - first edition, year (1422 AH).
- 5- The Ways of Peace, Explanation of Baloogh Al-Maram by Muhammad bin Ismail bin Salah bin Muhammad Al-Hasani, Al-Kahlani, Al-San'ani - i. House of Hadith, without edition and without date.
- 6- Sunan Abi Dawood by Abu Dawood Suleiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani - Investigation: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid - i. Modern Library, Saida, Beirut.
- 7- Sunan al-Tirmidhi called (The Sahih Mosque) by Abu Issa Muhammad bin Issa bin Surah - Investigation: Ahmed Shaker, Muhammad Fouad Abd al-Baqi, and Ibrahim Atwa Awad - i. Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, Egypt - second edition, year (1395 AH - 1975 AD).
- 8- Sunan Al-Daraqutni by the great Hafiz Ali Bin Omar Al-Daraqutni - investigation: Shuaib Al-Arnaout, and others - i. Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon - first edition, year (1424 AH - 2004 AD).
- 9- Al-Sunan Al-Kubra by Imam Abu Bakr Ahmed bin Al-Hussein Al-Bayhaqi - Investigation: Muhammad Abdul-Qadir Atta - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - third edition, year (1423 AH - 2003 AD).
- 10- Al-Sunan Al-Kubra by Imam Abi Abdul Rahman Ahmed bin Shuaib Al-Nasa'i - Investigation: Hassan Abdel-Moneim Shalabi - i. Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon - first edition, year (1421 AH - 2001 AD).



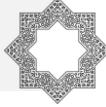
- 11- Explanation of the Insight and the Ticket (Alfiya Al-Iraqi) by Abu Al-Fadl Zain Al-Din Abdul Rahim Bin Al-Hussein Al-Iraqi - Investigation: Abdul Latif Al-Hamim and Maher Yassin Fahl - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - Edition: First, year (1423 A.H. - 2002 A.D.).
- 12- Sharh Sahih al-Bukhari by Abu al-Hasan Ali bin Khalaf bin Abdul Malik bin Battal - Investigation: Abu Tamim Yasser bin Ibrahim - i. Al-Rushd Library, Saudi Arabia, Riyadh - Edition: Second, year (1423 AH - 2003 AD).
- 13- Sahih Muslim by Imam Al-Hafiz Abi Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Nisaburi - Investigation: Muhammad Fouad Abdel-Baqi - i. Dar revival of Arab heritage, Beirut.
- 14- Fath Al-Mugheeth with an explanation of Alfiya Al-Hadith by Al-Iraqi, authored by: Shams Al-Din Abu Al-Khair Muhammad bin Abdul Rahman Al-Sakhawi - Investigation: Ali Hussein Ali - i. Al-Sunnah Library, Egypt - Edition: First, year (1424 AH - 2003 AD).
- 15- Fayd al-Qadir, Explanation of the Small Mosque of Zain al-Din Muhammad, called Abd al-Raouf bin Taj al-Arifin bin Ali bin Zain al-Abidin al-Manawi al-Qahiri - i. The Great Commercial Library, Egypt - Edition: First, year (1356 AH).
- 16- Al-Mustadrak on the Two Sahihs by Abu Abdullah Al-Hakim Al-Naysaburi - Investigation: Mustafa Abdel-Qader Atta - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, the first edition, in the year (1411 AH - 1990 AD).
- 17- Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal - Investigation: Shuaib Al-Arnaout and others - i. Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon - first edition, year (1421 AH - 2001 AD).
- 18- The landmarks of the Sunan, which is the explanation of Sunan Abi Dawood by Abu Suleiman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khattab Al-Basti, known as Al-Khattabi - i. Scientific Press, Aleppo- First Edition, year (1351AH - 1932AD)
- 19- maerifat 'anwae eulum alhaditha, wyuerf bimuqadimat Ibn al-Salah's Introduction to Abu Amr Taqi al-Din Othman bin Abd al-Rahman, known as Ibn al-Salah - investigated by Nour al-Din Atr - i. Dar Al-Fikr, Syria, Dar Al-Fikr Contemporary, Beirut, in the year (1406 AH - 1986 AD).
- 20- Al-Muntaqa Explanation of Muwatta Malik by Judge Abi Al-Waleed Suleiman bin Khalaf Al-Baji - i. Al-Saada Press - Edition: First, year (1332 AH).
- 21- Al-Minhaj, Explanation of Sahih Muslim Bin Al-Hajjaj by Abu Zakaria Muhyi Al-Din Yahya Bin Sharaf Al-Nawawi - i. House of Revival of Arab Heritage, Beirut - Edition: Second, year (1392 AH).
- 22- Muwatta' of Imam Malik - Investigation: Muhammad Fouad Abdel-Baqi



- i. Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon, year (1406 AH - 1985 AD).
- 23- Neil Al-Awtar, Explanation of Selected Akhbar from Sayyid Al-Akhbar Hadiths by Sheikh Imam Muhammad bin Ali bin Muhammad Al-Shawkani - Investigation: Essam Al-Din Al-Sabbati - i. Dar Al-Hadith, Egypt - Edition: First, year (1413 AH - 1993 AD).

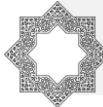
Third: The books of Usul al-Fiqh:

- 1- Al-Ibhaj fi Sharh Al-Minhaj by Ali bin Abdul Kafi Al-Subki, and his son Taj Al-Din Abdul-Wahhab bin Ali Al-Subki - Investigation: Dr. House of Research for Islamic Studies and Heritage Revival - Edition: First, 1424 A.H. - 2004 A.D.
- 2- Ithaf Al-Anam, with the general assignment of Prof. Dr. Muhammad Ibrahim Al-Hefnawi, i. Dar Al-Hadith, Cairo, the first edition, in the year (1417 A.H. - 1997 A.D.).
- 3- The Impact of Different Evidence on Islamic Jurisprudence by Dr. Mustafa Dib Al-Bagha - i. Imam al-Bukhari House, Damascus.
- 4- Summing up the injury in the sayings of the Companions by Al-Hafiz Al-Ala'i Khalil bin Kikaldi - investigation: Muhammad Suleiman Al-Ashqar - i. Islamic Heritage Revival Society, Kuwait - Edition: First, year (1407 AH-1987 AD).
- 5- Refinement of Chapters in the Rulings of the Fundamentals of Abu al-Walid al-Baji - Investigation: Abd al-Majid Turki - i. Dar al-Gharb al-Islami, Beirut - second edition, year (1415 AH - 1995 AD).
- 6- Al-Hakam fi Usul Al-Ahkam by Seif Al-Din Abi Al-Hassan Ali bin Muhammad Al-Amidi - Investigation: Abdul Razzaq Afifi - i. The Islamic Office, Beirut, Damascus - Lebanon.
- 7- The reference to knowing the origins of Abu al-Walid al-Baji - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, the first edition, in the year (1424 A.H. - 2003 A.D.).
- 8- The Origins of Al-Sarkhi by Abu Bakr Muhammad Bin Ahmad Al-Sarkhi - i. Dar Al-Marefa, Beirut.
- 9- The Origins of Imam Malik's Jurisprudence (Transportal Evidence) by Abd al-Rahman bin Abdullah al-Shaalan - i. Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Edition: First, year (1424 AH - 2002 AD).
- 10- Usul al-Fiqh by Dr. Muhammad Zakaria al-Bardisi - i. House of Culture for Publishing and Distribution, Cairo - Second Edition.
- 11- Usul al-Fiqh by Sheikh Muhammad Abi Al-Nour Zuhair - i. House of Insights - Edition: First, year (1428 A.H. - 2007 A.D.).
- 12- Al-Bahr Al-Moheet fi Usul Al-Fiqh by Badr Al-Din Muhammad bin Bahader bin Abdullah Al-Zarkashi - i. Dar al-Kitbi, first edition, in the

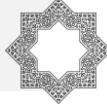


year (1414 AH - 1994 AD).

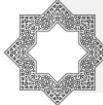
- 13- Badi' al-Nizam (The End of Access to Ilm Usool) by Muzaffar al-Din Ahmed bin Ali bin al-Saati - Investigation: Saad bin Gharir bin Mahdi al-Salami, i. Umm Al-Qura University, in the year (1405 AH - 1985 AD).
- 14- The proof in the principles of jurisprudence by the Imam of the Two Holy Mosques, Abi Al-Ma'ali Abdul-Malik bin Abdullah Al-Juwayni - investigation: Salah bin Muhammad bin Owaidah - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - Edition: First, year (1418 A.H. - 1997 A.D.).
- 15- Bayan al-Mukhtasar (Explanation of the Mukhtasar Ibn al-Hajeb) by Shams al-Din Mahmoud bin Abd al-Rahman bin Ahmad al-Isfahani - Investigation: Dr. / Muhammad Mazhar Baqa - i. Center for Scientific Research and Heritage Revival at Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah - Edition: First, year (1406 AH - 1986 AD).
- 16- Insight into Usul al-Fiqh by Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusuf al-Shirazi - Investigation: Dr. Muhammad Hassan Hito - i. Dar Al-Fikr, Damascus - the first edition, year (1403 AH).
- 17- Al-Habeer, Explanation of Liberation in Usul al-Fiqh by the scholar Alaa al-Din Abi al-Hasan Ali bin Suleiman al-Mardawi al-Hanbali - investigation by: Dr. Abdul Rahman al-Jibreen, Dr. Awad al-Qarni, and Dr. Ahmad al-Sarraah - i. Al-Rushd Library, Riyadh, Saudi Arabia, the first edition, 1421 AH - 2000 AD.
- 18- Tuhfat Al-Mashal in a Brief Explanation of Muntaha Al-Sol fi Usul Al-Fiqh by Sheikh Abi Zakaria Yahya bin Musa Al-Rahoni - Investigation: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Al-Shafi'i - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - Edition: First, year (1428 AH - 2007 AD).
- 19- Tashnif Al-Masmaa in collecting mosques by Badr Al-Din Muhammad bin Bahader bin Abdullah Al-Zarkashi - Investigation: Dr. Abdullah Rabie, and Dr. Sayed Abdulaziz - i. Cordoba Foundation - Edition: Second, year (2006 AD).
- 20- Facilitating Access to Minhaj al-Usul from the Manufactured and Reasonable by Kamal al-Din Muhammad bin Muhammad bin Abd al-Rahman, known as Ibn Imam al-Kamiliyah, investigation: Dr. Abdel Fattah Ahmed Qutb al-Dakhmisi, p. Al-Farouq Modern Library, Cairo, first edition, year (1423 AH - 2002 AD).
- 21- jamae aljawamie fi 'usul alfiqh liqadi alqudaat Taj al-Din Abd al-Wahhab ibn Ali al-Subki - Commentary: Abd al-Moneim Khalil Ibrahim - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - Edition: Second, year (1424 A.H. - 2002 A.D.).
- 22- Raising the eyebrow on the authority of Mukhtasar ibn al-Hajeb by Taj al-Din Abd al-Wahhab ibn Ali ibn Abd al-Kafi al-Subki - investigation:



- Sheikh/ Ali Muhammad Moawad, and Sheikh/ Adel Ahmed Abd al-Mawgoed - i. World of Books, Beirut, Lebanon - Edition: First, year (1419 AH - 1999 AD).
- 23- Refutations and Money, A Brief Explanation of Ibn al-Hajeb by Muhammad bin Mahmoud bin Ahmed al-Babarti al-Hanafi, investigation by Dhaif Allah bin Saleh bin Aoun al-Omari, i. Al-Rushd Library - Riyadh - Saudi Arabia, Edition: First, year (1426 AH - 2005 AD).
- 24- rafae alniqab ean tanqih alshihab Abu Ali Hussein bin Ali bin Talha Al-Rajaji Al-Shashawi - Investigation: Dr. Abdul Rahman bin Abdullah Al-Jibreen, i. Al-Rushd Library - Riyadh - Saudi Arabia, first edition, year (1425 AH - 2004 AD).
- 25- Chains of Gold by Badr Al-Din Muhammad bin Bahader bin Abdullah Al-Zarkashi - Investigation: Muhammad Al-Mukhtar bin Muhammad Al-Amin Al-Shanqeeti - Edition: Second, year (1423 AH-2002 AD).
- 26- Explanation of the revision of chapters in shortening the crop in the origins of Imam Shihab al-Din Ahmed bin Idris al-Qarafi - investigation: Taha Abdel-Raouf Saad - i. United Technical Printing Company - Edition: First, year (1393 AH - 1973 AD).
- 27- Explanation of Al-Lama' by Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Youssef Al-Shirazi - Investigation: Abdul Majeed Turki - i. Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, Lebanon, the first edition, 1408 AH-1988 AD.
- 28- Al-Iddah fi Usul Al-Fiqh by Judge Abi Ya'la Muhammad Bin Al-Hussein Al-Fara Al-Baghdadi Al-Hanbali - Investigation: Dr.
- 29- Al-Ghaith Al-Hami' Explanation of the collection of mosques by Wali Al-Din Abi Zara'a Ahmed bin Abdul Rahim Al-Iraqi - Investigation: Muhammad Tamer Hijazi - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Edition: First, year (1425 AH - 2004 AD).
- 30- Fosoul Al-Bada'i' fi Usul Al-Shari' by Muhammad bin Hamza bin Muhammad, Shams Al-Din Al-Fanar - Investigation: Muhammad Hassan Ismail - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - Edition: First, year (1427 A.H.-2006 A.D.).
- 31- Breaking the Evidence in the Origins of Abu Al-Muzaffar Mansour bin Muhammad bin Abdul-Jabbar Al-Samani - Investigation: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail Al-Shafi'i - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - first edition, year (1418 AH - 1999 AD).
- 32- Kashf al-Asrar, Sharh al-Musannaf Ali al-Manar, by Imam Abu al-Barakat Abdullah bin Ahmed, known as Hafez al-Din al-Nasafi, i. Scientific Books House, Beirut, Lebanon.
- 33- The Crop in the Science of Fundamentals of Jurisprudence by Imam Fakhr Al-Din Muhammad Bin Omar Bin Al-Hussein Al-Razi -



- Investigation: Dr. Taha Jaber Fayyad Al-Alwani - T. Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon - Edition: Third, year (1418 AH - 1997 AD).
- 34- The Companion's violation of the noble hadith of Dr. Abdul Karim Al-Namla, research published in the Journal of Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Saudi Arabia, year (1416 AH).
- 35- A brief summary of the ultimate question and hope in the science of origins and argumentation by the scholar Jamal Al-Din Abi Amr Othman bin Omar, known as Ibn Al-Hajib - Investigation: Dr. / Nazih Hammad - i. Dar Ibn Hazm, Beirut, Lebanon - Edition: First, year (1427 AH - 2006 AD).
- 36- mudhakirat fi 'usul alfiqh Sheikh Muhammad Al-Amin bin Muhammad Al-Shanqiti - i. Library of Science and Governance, Madinah - Edition: Fifth, year (2001 AD).
- 37- Al-Mustafa min Ilm al-Usul by Imam Abi Hamid Muhammad bin Muhammad al-Ghazali - investigation: Muhammad Abd al-Salam Abd al-Shafi - p. Dar al-Kutub al-Illiyya - Edition: First, in the year (1413 AH - 1993 AD).
- 38- Al-Madrasa fi Usul Al-Fiqh, continued by Al Taymiyyah, investigated by: Muhammad Mohi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- 39- Al-Mutamad by Abu Al-Hussein Al-Basri - investigation: Khalil Al-Mays - p. Dar al-Kutub al-Illiyya, Beirut - Edition: First, year (1403 AH).
- 40- Teacher Zayed of jurisprudence and fundamentalism - i. Zayed Bin Sultan Al Nahyan Foundation - Edition: First, year (1434 A.H. - 2013 A.D.).
- 41- muqadimat fi Usul al-Fiqh by Abu al-Hasan Ali bin Omar al-Baghdadi, known as Ibn al-Qassar al-Maliki - Investigation: Dr. Mustafa Makhdoom - i. Dar Al Mualima for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia - Edition: First, year (1420 AH-1999 AD).
- 42- Al-Mankhool from the Commentary on the Origins of Abu Hamid Al-Ghazali - Investigation: Dr. / Muhammad Hassan Hito - i. House of Contemporary Thought - Beirut, Lebanon - Edition: Third, year (1419 AH - 1998 AD).
- 43- The Curriculum of Access to the Science of Fundamentals by Judge Nasir al-Din al-Baydawi - taken care of by: Mustafa Sheikh Mustafa - i. Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon - Edition: First, undated.
- 44- Al-Muhadhab in the comparative science of the principles of jurisprudence by Dr. Abdul Karim bin Ali bin Muhammad Al-Namlah - i. Al-Rushd Library, Riyadh, the first edition, in the year (1420 AH - 1999 AD).
- 45- mizan al'usul fi natayij aleuql Alaa Al-Din Shams Al-Nazr, Abu Bakr Muhammad Bin Ahmad Al-Samarqandi - Investigation: Dr. Muhammad



- Zaki Abdul-Barr - Edition: First, year (1404 AH - 1984 AD).
- 46- End of Access in Derayah al-Usul by Safi al-Din Muhammad ibn Abd al-Rahim al-Armawi al-Hindi - Investigation: Dr. Saleh bin Suleiman Al-Youssef, d. Saad bin Salem Al-Suwaih, i. The Commercial Library in Makkah Al-Mukarramah - Edition: First, 1416 A.H. - 1996 A.D

Fourth: Fiqh books:

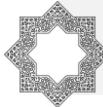
- 1- al'umu Imam Al-Shafi'i - i. House of Knowledge, Beirut, 1410 AH - 1990 AD.
- 2- Badaa' Al-Sana'i in Arranging the Laws by Alaa Al-Din, Abi Bakr bin Masoud bin Ahmed Al-Kasani Al-Hanafi - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Edition: Second, year (1406 A.H. - 1986 A.D.).
- 3- The Beginning of the Mujtahid and the End of Al-Muqtadir by Abu Al-Walid Muhammad bin Ahmed bin Muhammad bin Ahmed bin Rushd Al-Qurtubi, known as Ibn Rushd Al-Hafeed - i. Dar Al-Hadith, Cairo, 1425 AH - 2004 AD.
- 4- Clarifying the facts, explaining the treasure of the minutes, with Al-Shalabi's footnote by Fakhr Al-Din Al-Zaila'i Al-Hanafi - i. The Grand Amiri Press, Bulaq, Cairo - Edition: First, year (1313 AH).
- 5- Tuhfat Al-Muhtaaj fi Sharh Al-Minhaj by Ahmad bin Muhammad bin Ali bin Hajar Al-Haytami - i. The Great Commercial Library in Cairo, the year (1357 AH - 1983 AD).
- 6- Al-Hawi Al-Kabeer in the jurisprudence of Imam Al-Shafi'i school of thought by Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Habib Al-Mawardi - Investigation: Sheikh / Ali Muhammad Moawad, and Sheikh / Adel Ahmed Abdel-Mawgod - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon - Edition: First, year (1419 AH - 1999 AD).
- 7- Al-Kafi in the jurisprudence of Imam Ahmad by Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah bin Ahmed bin Muhammad bin Qudamah al-Hanbali - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Edition: First, year (1414 AH - 1994 AD).
- 8- The Code of Imam Malik bin Anas bin Malik bin Amer Al-Asbahi - i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Edition: First, year (1415 AH - 1994 AD).
- 9- almuhala bialathar Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Saeed bin Hazm Al-Dhahiri - i. Dar Al-Fikr, Beirut, without edition and without date.
- 10- Al-Majmoo' Explanation of the Muhadhab by Abu Zakaria Muhyi Al-Din Yahya Bin Sharaf Al-Nawawi - i. House of thought.
- 11- Al-Mughni in the jurisprudence of Imam Ahmad bin Hanbal Al-Shaibani by Abdullah bin Ahmed bin Qudamah Al-Maqdisi - i. Cairo Library, year (1388 AH - 1968 AD).

- 12- mawahib aljalil fi sharh mukhtasar khalil lishams aldiyn 'abi eabd allah muhamad bin muhamad bin eabd alrahman altarabulsi almaghribi, almaeruf bialhitab almalikii - ta. dar alfikr , altabeatu: althaalithatu, sana (1412h - 1992ma).
 - 13- The Kuwaiti Fiqh Encyclopedia, issued by the Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kuwait - Edition: (from the year 1404 - 1427 AH), volumes 1: 23, second edition, Dar Al Salasil, Kuwait - and parts 24: 38, first edition, Dar Al Safwa Press Egypt - Parts 39:45, second edition, edition of the Kuwaiti Ministry of Awqaf.

Fifthly: Language books:

- 1- As-Sahih Taj Al-Lughah and Sahih Arabic by Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Gawhari Al-Farabi - Investigated by: Ahmed Abdel Ghafour Attar - i. House of Science for Millions, Beirut - Edition: Fourth, year (1407 A.H. - 1987 A.D.).
 - 2- Lisan al-Arab by Abu al-Fadl Muhammad bin Makram bin Ali bin Manzur al-Ansari - i. Dar Sader, Beirut - Third Edition, year 1414 AH.
 - 3- almuejam alwasiti, majmae allughat alearabiati- ta. maktabat alshuruq aldawliat - altabeatu: alraabieat , sana (1425h-2004ma).





فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

١٨٧	المقدمة
١٩١	التمهيد
٢٠٠	المبحث الأول: أقوال الأصوليين في التخصيص بقول الصحابي
٢٠١	المطلب الأول: ترجمة المسألة وصورتها
٢٠٣	المطلب الثاني: أقسام التخصيص بقول الصحابي، وأقوال الأصوليين في كل قسم
٢١٦	المبحث الثاني: أدلة الأقوال، والترجيح
٢١٧	المطلب الأول: أدلة القول الأول
٢٢١	المطلب الثاني: أدلة القول الثاني
٢٢٧	المطلب الثالث: الترجيح
٢٢٨	المطلب الرابع: الاضطراب في موضوع المسألة
٢٣٠	المبحث الثالث: الآثار الفقهية المترتبة على الخلاف في المسألة
٢٣١	الفرع الأول: حكم زكاة الخيل
٢٣٤	الفرع الثاني: ما يجري فيه الاحتقار
٢٣٦	الفرع الثالث: غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب
٢٣٩	الفرع الرابع: حكم العمرى
٢٤٢	الفرع الخامس: حكم إجارة الأرض
٢٤٤	الفرع السادس: حكم تغطية الإناء وربط السقاء
٢٤٦	الخاتمة
٢٤٨	مراجعة البحث
٢٦٤	فهرس الموضوعات

